المملكة العربية السعودية

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

استراتيجية التنمية الاقتصادية

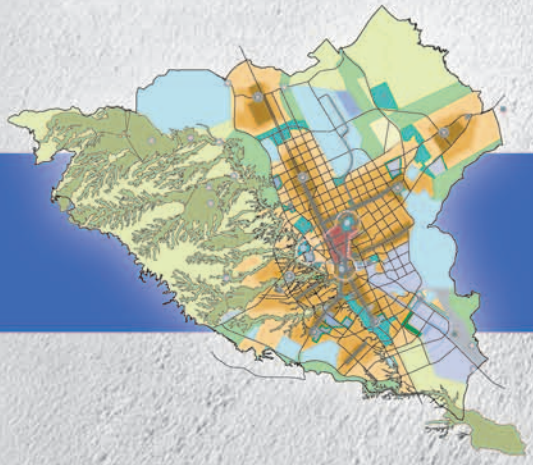

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

التقارير النهائية ـ مجلد ١ ـ ١٣

١٤٢٤هـ

جـدول المحتويـات

١-١ مقدمة ٩
١-٢ مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض..... ٩
١-٣ منهجية العمل..... ١٠
١-٤ التقارير والنواتج ١١
١-٥ استراتيجية التطوير الحضري..... ١٣
١-٥ - ١ الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض..... ١٣
١ -٥ -٢ عناصر استراتيجية التطوير الحضري ١٤
١-٥-٢-١ الاستراتيجيات القطاعية ١٤
١-٥-٢-١-١ استراتيجية التنمية الاقتصادية ١٤
١-٥-٢-١-٢ الاستراتيجية البيئية..... ١٥
١-٥-٢-١-٣ استراتيجية المرافق العامة..... ١٥
١-٥-٢-١-٤ استراتيجية النقل ١٥
١-٥-٢-١-٥ استراتيجية البيئة السكنية ١٦
١-٥-٢-١-٦ استراتيجية الخدمات العامة ١٦
١-٥-٢-٢ المخطط الهيكلي ١٦
١-٥-٢-٢-١ المراكز الحضرية الفرعية ١٦
١-٥-٢-٢-٢ أعصاب الأنشطة ١٧
١-٥-٢-٢-٣ المدينة المركزية ١٧
١-٥-٢-٢-٤ الضواحي الجديدة ١٧
١-٥-٢-٢-٥ شبكة الطرق..... ١٧
١-٥-٢-٢-٦ المناطق الصناعية ١٧
١-٥-٢-٢-٧ المناطق الفاصلة ١٨
١-٥-٢-٢-٨ المناطق المفتوحة ١٨
١-٥-٢-٢-٩ الكثافات السكانية ١٨
١-٥-٢-٢-١٠ المناطق الواقعة خارج المنطقة الحضرية ١٨
١-٥-٣ خطة الإدارة الحضرية..... ١٩
١-٥-٣-١ الهياكل التنظيمية ١٩
١-٥-٣-٢ النظام التشريعي ١٩
١-٥-٣-٣ الإجراءات الإدارية..... ١٩
١-٥-٣-٤ أنظمة وضوابط تقسيمات المناطق (الأنظمة التخطيطية)..... ٢٠
١-٥-٣-٥ إطار السياسة التخطيطية ٢٠
١-٥-٣-٦ تمويل التنمية الحضرية ٢٠
١-٦ نطاق التقرير وأهدافه ٢٠
٢ - الوضع الحالي ٢١
٢-١ الخصائص والاتجاهات الاقتصادية ٢١

٣ - التنمية الاقتصادية ٢٣
٣-١ مقدمة ٢٣
٣-٢ الاستراتيجية الاقتصادية ٢٣
٣-٣ التحدي الاقتصادي ٢٤
٣-٣-١ الهيكل الوظيفي في المدينة والحاجة إلى الوظائف مستقبلاً ٢٤
٣-٤ اتجاهات وأنماط التوظيف بمدينة الرياض ٢٦
٣-٤-١ اتجاهات التوظيف ٢٦
٣-٤-١-١ التوظيف حسب القطاعات المختلفة ٢٦
٣-٤-١-٢ التوظيف حسب النوع ٢٧
٣-٤-١-٣ التغيرات في التوظيف خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٦هـ ٢٨
٣-٥ البطالة ٢٩
٣-٦ التوزيع المكاني الحالي للوظائف في المدينة ٣٠
٤- التنمية الاقتصادية والمخطط الهيكلي ٣١
٤-١ الإطار الاستراتيجي ٣١
٤-٢ المتطلبات من الأراضي للأنشطة الاقتصادية ٣٢
٥- التوظيف والأنشطة الاقتصادية في المخطط الهيكلي ٣٣
٥-١ مقدمة ٣٣
٥-٢ ملامح التنمية الاقتصادية ٣٣
٥-٢-١ المناطق الصناعية ٣٣
٥-٢-٢ منطقة الصناعات العالية التقنية ٣٤
٥-٢-٣ المناطق المخصصة للأنشطة عند مداخل المدينة ٣٤
٥-٢-٤ مراكز الأبحاث والتنمية ٣٤
٥-٢-٥ منطقة مركز الأعمال التجارية ٣٤
٥-٢-٦ المراكز الحضرية الفرعية ٣٤
٥-٣ المحاور الرئيسية للأنشطة الاقتصادية ٣٤
٥-٣-١ مراكز النقل ٣٤
٥-٣-٢ نقاط استقطاب الزوار (السياحة) ٣٤
٥-٣-٣ تجارة التجزئة والهيكل التجاري للمدينة ٣٥
٥-٤ مستويات الخدمات المقترحة ٣٥
٥-٤-١ منطقة الوسط التجاري بمركز المدينة ٣٥
٥-٤-٢ مراكز المدن الفرعية/مراكز المناطق ٣٥
٥-٤-٣ مراكز الأحياء ٣٥
٥-٤-٤ مراكز الحارات السكنية ٣٥
٦- تقنية الحاسب الآلي وشكل المدينة ٣٧
٧- برنامج للتنفيذ العاجل ٣٨
٧-١ مناطق التنفيذ الرئيسية ٨٣
٧-١-١ تقنية المعلومات والاتصالات ٣٨

٧-١-٢ الصناعات العالية التقنية والأبحاث والتنمية ٣٨
٧-١-٣ تصدير خدمات التعليم ٣٨
٧-١-٤ الخدمات المالية ٣٨
٧-١-٥ السياحة الوطنية ودول مجلس التعاون والسياحة العالمية ٣٨
٧-١-٦ الصناعات الصحية ٣٨
٧-١-٧ النقل ٣٩
٧-٢ إحلال الواردات ٣٩
٧-٢-١ الخدمات الترفيهية والترويحية المحلية ٣٩
٧-٢-٢ الصناعات التقليدية ٣٩
٧-٢-٣ الاحتفاظ بالمدخرات المحلية لإنعاش الاقتصاد المحلي ٣٩
٧-٢-٤ برنامج رعاية الأعمال الناشئة ٣٩
٧-٢-٥ شركات تشجير وتحسين المناطق المفتوحة ٤٠
٧-٣ زيادة الفعالية التنافسية ٤٠
٧-٤ إيجاد الفرص الوظيفية ٤١
٧-٤-١ برنامج الإعداد لشغل الوظائف ٤٢
٧-٤-٢ حوافز السعودة ٤٢
٧-٤-٣ برامج تدريب النساء ٤٢
٨- سياسات التنمية الاقتصادية ٤٣
٨-١ اقتصاد أكثر تنوعا ٤٣
٨-٢ اقتصاد أكثر تنافسية ٤٧
٨-٣ توظيف السعوديين ٤٩
٨-٤ النمو ضمن الإطار الوطني ٥٢
٩- إدارة التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض ٥٣
٩-١ مقدمة ٥٣
٩-١-١ تنويع الاقتصاد ٥٣
٩-١-٢ رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية ٥٣
٩-١-٣ توظيف العمالة السعودية ٥٣
٩-٢ المؤسسات/الجهات المسؤولة عن التنفيذ ٥٣
٩-٢-١ إدارة التنمية الاقتصادية ٥٣
٩-٢-٢-١ مجالس الصناعات المترابطة ٥٤
٩-٢-٢-٢ وحدة المشاريع الرئيسية ٥٤
٩-٢-٢-٣ وحدة الروابط الصناعية والتجارية ٥٤
٩-٢-٢-٤ وحدة المشاريع المشتركة ٥٤
٩-٢-٢-٥ وحدات البحوث والدراسات ٥٤
٩-٢-٢-٦ وحدات المساندة (حضانة الأعمال) ٥٤
٩-٢-٢-٧ شركات تطوير المناطق المفتوحة ٥٤
٩-٣ الهيكل التنظيمي المقترح ٥٤

٩-٣-١ التأثيرات الوطنية ٥٥
٩-٣-٢ الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالتنمية الاقتصادية لمدينة الرياض ٥٥
٩-٣-٣ الجهات ذات العلاقة غير المباشرة في التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض ٥٧
٩-٤ التأثيرات المحلية ٥٧

قائمة الأشكال

الشكل (١-١) الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض ١٤
الشكل (١-٢) المخطط الهيكلي لمدينة الرياض ١٦أ
الشكل (٣-١) توقعات النمو السكاني والقوى العاملة وحجم التوظيف بالرياض خلال ١٤١٧-١٤٣٢هـ ٢٤
الشكل (٣-٢) خريطة استخدامات الأراضي في مدينة الرياض لعام ١٤١٧هـ ٣٠أ
الشكل (٤-١): أنموذج لاقتصاد الرياض ٣١
الشكل (٥-١): التعديل المقترح لهيكلية أنشطة تجارة التجزئة المحلية للمناطق السكنية ٣٦
الشكل (٩-١) الهيكل التنظيمي المقترح ٥٥

قائمة الجداول

(٣-١) جدول هيكلية التوظيف.....٢٧
(٣-٢) جدول النسب التقديرية للوظائف بالمملكة العربية السعودية ٢٨
(٣-٣) جدول التغيرات في التوظيف بمدينة الرياض حسب القطاع خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٧هـ ٢٨
(٣-٤) جدول نمو عدد الوظائف واتجاهات التوظيف في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٧هـ ٢٩

الفصل الأول

١-١ مقدمة

مدينة الرياض هي عاصمة المملكة العربية السعودية، وواحدة من أسرع مدن العالم نمواً حيث يبلغ عدد سكانها حوالي أربعة ملايين ونصف المليون نسمة وتجاوز معدل النمو السكاني ٨٪ سنوياً. وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان يمكن ان يصل إلى ما يقارب ١٧ مليون نسمة في عام ١٤٤٢هـ إذا ما استمرت نسبة النمو الحالية. فيما بنيت توقعات المخطط الاستراتيجي على عدد سكان يصل ١٠,٥ مليون نسمة في عام ١٤٤٢هـ. حيث افترض انخفاض معدل النمو سنوياً حتى يصل إلى نسبة النمو الطبيعي في نهاية الفترة. وذلك نتيجة تناقص معدل الهجرة. وسيعتمد ذلك على نجاح الخطط الوطنية الموضوعة لتنمية المناطق الأخرى والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى وعلى الأخص مدينة الرياض. وتتولى الجهات الوطنية مسؤولية تنفيذ تلك الخطط على المستوى الوطني.

وتصل مساحة المناطق المطورة في المدينة حالياً حوالي ٩٥٠ كيلو متر مربع. فيما يقدر نطاقها العمراني المقترح حتى عام ١٤٤٢هـ بحوالي ٢١٣٠ كيلو متراً مربعاً، ويعكس ذلك التوسع الكبير الذي تشهده المدينة لتصبح ضمن أكبر ثلاث مناطق حضرية في المملكة، وحاضرة من حواضر العالم البارزة.

إن هذا النمو المستقبلي تطلب وضع مخطط استراتيجي شامل يواكب النمو السريع ويحقق احتياجات المدينة، ويكون مظلة رئيسية للدراسات والخطط والأفكار والتصورات المتعلقة بتطوير وتنمية مدينة الرياض مستقبلاً. ولقد اضطلعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بذلك من منطلق مسئوليتها عن التخطيط والتطوير الشامل للمدينة.

وتبعاً لذلك قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتوجيه نحو إعداد المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض لكي يتم تناول التنمية المستقبلية للرياض بالدراسة في حدود المنطقة الحضرية التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها وهي المناطق الواقعة داخل حدود حماية التنمية.

١-٢ مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

تبنت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إعداد المخطط الاستراتيجي لمدينة الرياض الذي يهدف إلى قيادة وتوجيه التنمية المستقبلية بمدينة الرياض، وذلك من خلال تقويم الوضع الراهن للمدينة ثم وضع بدائل استراتيجية للتطوير الحضري، ويتبع ذلك وضع خطة تنفيذية لهذه الاستراتيجية.

وقد قسم العمل في المخطط الاستراتيجي الشامل إلى ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى : مراجعة وتقويم الوضع الراهن للمدينة وتحديد التبعات المتوقعة لهذا النمو على حاضر المدينة ومستقبلها، ووضع وصياغة رؤية مستقبلية للمدينة للخمسين سنة القادمة وذلك من خلال جمع المعلومات المتوفرة عن الوضع القائم في المدينة، وحصر المشكلات والقضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة في مجالات التنمية المختلفة، وتعريف الإمكانات والفرص المتاحة لتطويرها.

المرحلة الثانية : إجراء الدراسات التفصيلية عن كل قطاع من قطاعات التنمية الحضرية والتطوير، وتحديد أهداف التطوير لكل قطاع، وطرح البدائل المتاحة لبلوغ هذه الأهداف وتقويمها ودراسة تكلفة كل منها، والخروج بالاقتراح الأمثل للإطار الاستراتيجي لمدينة الرياض، ومن ثم وضع المخططات الهيكلية العامة والتفصيلية للمدينة.

وشملت المرحلة الثانية الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول : الجزء التمهيدي** حيث تم في هذا الجزء صياغة الأهداف والغايات وتحديد المعايير التخطيطية والتوقعات السكانية والاقتصادية بالإضافة إلى المحددات البيئية التي ينبغي مراعاتها.

- الجزء الثاني : وضع البدائل الاستراتيجية وهو الجزء الرئيس من المرحلة الثانية حيث تم وضع الخيارات وتقويمها على المستوى القطاعي وعلى مستوى المدينة بكاملها، مع التوصية بالبديل الاستراتيجي المفضل للتطوير الحضري.
- الجزء الثالث : إعداد الإطار الاستراتيجي وهو الجزء النهائي من المرحلة الثانية حيث تم وضع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض بصورة نهائية بما في ذلك مخطط هيكلي للمدينة بالإضافة إلى السياسات الحضرية وخطة الإدارة الحضرية مع أمثلة من المخططات الهيكلية المحلية.

المرحلة الثالثة : وضع آليات لتنفيذ الاستراتيجية والمخططات الهيكلية، من خلال السياسات والبرامج والضوابط والأنظمة.

١-٣ منهجية العمل

قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتبني منهجية متميزة في هذا المشروع تقوم على زيادة قنوات الاتصال والتشاور مع جميع الجهات ذات العلاقة وسكان المدينة في العملية التخطيطية لتنمية مدينة الرياض في المستقبل.

وقد استند العمل في هذا المشروع على منهج عمل يعتمد على ما يلي :

أولاً : المعلومات الحديثة والمتنوعة المتعلقة بجميع القطاعات المختلفة في المدينة سواء ما يتوفر منها لدى الهيئة أو لدى الجهات الحكومية الأخرى.

ثانياً : الاعتماد على الكوادر الوطنية مع زيادة صقلها بالتدريب، سواء على رأس العمل أو في مؤسسات علمية ومهنية داخل المملكة وخارجها للاستزادة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وكذلك الاستفادة من الخبرات المحلية من خارج الهيئة، من القطاعات الحكومية والأكاديمية والأهلية، والاستفادة من بيوت الخبرة المحلية والعالمية التي سبق لها ممارسة التخطيط الاستراتيجي.

ثالثاً : الاطلاع على نماذج مختارة من خبرات بعض المدن العالمية في مجال التخطيط الاستراتيجي والاستفادة من التقنيات المستخدمة في هذه المدن.

رابعاً : تشكيل لجان متابعة وتنسيق على مستويات مختلفة تمثل جميع الجهات ذات العلاقة بجوانب عمل هذا المخطط :

- **لجنة التنسيق والمتابعة** : المنبثقة من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- **لجنة الإشراف** : وتتكون هذه اللجنة من أعضاء يمثلون الإدارات المختلفة في الهيئة وتتولى هذه اللجنة المتابعة والتنسيق لأعمال المخطط.
- **اللجنة الفنية** : وتتكون من ممثلي الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.
- **اللجنة الاستشارية** : تتكون هذه اللجنة من عدد من الخبراء السعوديين في مختلف التخصصات ذات العلاقة بالمخطط الاستراتيجي ، وتقوم هذه اللجنة بتقديم المشورة المهنية في جميع التخصصات المختلفة للفرق العاملة في المخطط الاستراتيجي.

خامساً : المناقشة والتشاور مع جميع الجهات والفئات ذات العلاقة وقد تم ذلك من خلال :

- حلقات النقاش وورش العمل حيث جرى خلال المراحل المختلفة للمشروع عقد حلقات نقاش وورش عمل لمراجعة وتقويم كل مرحلة من مراحل العمل وتبادل الأفكار والآراء حولها ، ولقد تم في هذه الحلقات والورش دعوة عدد كبير من المختصين في المجالات المهنية المختلفة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وبعض فئات المجتمع وكذلك الأكاديميين والمهنيين المتخصصين من داخل المملكة وخارجها .
- عرض نواتج العمل على الجهات ذات العلاقة ومناقشة وعرض نواتج كل مرحلة واستطلاع مختلف وجهات النظر.
- مشاركة السكان في العملية التخطيطية عن طريق الآتي:

- ❖ مراجعة ومناقشة الاقتراحات والطروحات الواردة من مختلف الأفراد ومن ذلك ما يتم طرحه عبر وسائل الأعلام المختلفة.
- ❖ مشاركة بعض فئات المجتمع في حلقات النقاش العامة.
- ❖ استطلاع آراء السكان بكافة مستوياتهم تجاه مختلف القضايا الحضرية عن طريق المسوحات الميدانية.

١-٤ التقارير والنواتج

بلغت نواتج دراسات المرحلة الأولى والتي تم من خلالها التعرف على الوضع الراهن عشرين تقريرًا على النحو التالي:

١- الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض.
٢- المنظور الاقتصادي.
٣- استعمالات الأراضي.
٤- الشكل والهيكل العمراني.
٥- تحديد مناطق الدراسات التفصيلية.
٦- الإسكان.
٧- التطوير الصناعي.
٨- الموارد البيئية.
٩- الخدمات العامة.
١٠- المناطق المفتوحة.
١١- المرافق العامة .
١٢- النقل والمواصلات.
١٣- الإطار الإقليمي.
١٤- الإنسان والعمران.
١٥- مواصفات نظام المعلومات.
١٦- علاقة نظام المعلومات الحضرية بمتطلبات الاستراتيجية الحضرية.
١٧- الرياض : رؤية مستقبلية.
١٨- الأنظمة والتشريعات الحالية ونظم العمران.
١٩- الأنظمة التخطيطية المقترحة والهياكل التنظيمية.
٢٠- التقرير النهائي للمرحلة الأولى.

كما شملت نواتج المرحلة الثانية والثالثة على التقارير النهائية للمخطط الاستراتيجي الشامل والتي بنيت على استراتيجية التطوير الحضري التي وضعت في المرحلة الثانية وتم اعتمادها من قبل مقام الهيئة في اجتماعها الأول عام ١٤٢١هـ، و تتكون من الاستراتيجيات القطاعية ،و المخطط الهيكلي، وخطة إدارة التنمية الحضرية، والمخططات الهيكلية المحلية وتشمل التقارير النهائية ما يلي:

١٣-١ استراتيجية التنمية الاقتصادية.
١٣-٢ استراتيجية البيئة.
١٣-٣ استراتيجية النقل.
١٣-٤ استراتيجية المرافق العامة.
١٣-٥ استراتيجية الإسكان.
١٣-٦ استراتيجية الخدمات العامة.
١٣-٧ المخطط الهيكلي العام.
١٣-٨ مخطط استعمالات الأراضي.
١٣-٩ أنظمة استعمال وتطوير الأراضي.
١٣-١٠ المخططات الهيكلية المحلية.
١٣-١١ خطة إدارة التنمية الحضرية.
١٣-١٢ التقرير الشامل.
١٣-١٣ ملخص موجز.

١-٥ استراتيجية التطوير الحضري

١-٥-١ الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض

خلال المرحلة الأولى من المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض تم تحديد الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض، حيث تهدف هذه الرؤية إلى وضع إطار ودليل إرشادي لعمل التخطيط الاستراتيجي في المستقبل. وتعكس هذه الرؤية الرغبات والآمال بطريقة واضحة، كما تعكس التطلع لمستقبل يكون امتداداً للمستوى الحضري والمعيشي الذي تشهده المدينة وسكانها.

جرى تحديد مفهوم الرؤية المستقبلية على هيئة عناصر تعطي تصوراً عاماً لمدينة الرياض في المستقبل (٢٥-٥٠ سنة) وتعتمد على :"**تحقيق مبدأ الاستدامة في تنمية وبناء مدينة المستقبل في ظل مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وتجسد مفهوم علاقة الإنسان بخالقه عز وجل (الخلافة في الأرض) وكذلك علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالطبيعة**" .

وترتكز عناصر الرؤية المستقبلية الأولية لمدينة الرياض على الأسس التالية :

- ❖ **الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية** تعكس الدور الفعلي لعاصمة المملكة العربية السعودية ، باعتبارها أرض الرسالة المحمدية والحرمين الشريفين ، و مركزاً دولياً ووطنياً للوظائف السياسية والثقافية والتاريخية .
- ❖ **الرياض مدينة إنسانية** تحقق الرغبات الإنسانية الحميدة والعيش الرغيد ، والذي ينعكس في بيئة تعطي الأولوية للإنسان وتحقق للسكان السلامة والأمن وتشجع العلاقات الاجتماعية الحميدة.
- ❖ **الرياض واحة معاصرة** رائدة في التكيف مع البيئة الصحراوية ، من خلال تطوير التقنية المناسبة وتطبيقها لعمل نموذج بيئي وقاعدة لتصدير هذه التقنية إلى مختلف أنحاء العالم.
- ❖ **الرياض مركز مالي وتجاري** نشط ومنافس دولي متكامل مع الدور الوظيفي والسياسي على المستوى الوطني والإقليمي.
- ❖ **الرياض مركز إشعاع ثقافي وعلمي** رائد في الخدمات التعليمية والصحية وتمثل مركزاً للمعرفة ذا دور قيادي في الأبحاث العلمية والتقنية مع التركيز على مجالات الطاقة والدراسات الصحراوية.
- ❖ **الرياض مدينة جميلة** تتمثل في شكل عمراني متوافق مع الحياة الاجتماعية والثقافية ومركز للثقافة والفنون الإسلامية العريقة.

شكل ١-١ : الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض

١-٥-٢ عناصر استراتيجية التطوير الحضري

أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض وتتكون الاستراتيجية من ثلاث عناصر رئيسية هي :

- ❖ الاستراتيجيات القطاعية.
- ❖ المخطط الهيكلي.
- ❖ خطة الإدارة الحضرية.

أولاً : الاستراتيجيات القطاعية

وتتضمن الاستراتيجيات التي تتناول القطاعات التنموية وهي خمس قطاعات:

١ - إستراتيجية التنمية الاقتصادية :

ترتكز استراتيجية التنمية الاقتصادية على تنويع وزيادة مصادر دخل المدينة والحد من تسربات الدخل وذلك من خلال:

- ❖ تحديد إدارة للتنمية الاقتصادية .
- ❖ تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال تحديد القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في بناء القاعدة التصديرية لمدينة الرياض ومنها:
  - الصناعة عالية التقنية .
  - تقنية المعلومات والاتصالات .
  - الخدمات الصحية والتعليمية .
  - الخدمات الترويحية والسياحية.
- ❖ تقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي .
- ❖ زيادة وتعزيز الميزة التنافسية للمدينة، و توفير المرافق والخدمات في المدينة ورفع مستواها.
- ❖ تطوير وتوفير فرص وظيفية للقوى العاملة السعودية. وذلك من خلال إيجاد مراكز تدريب للشباب تؤهلهم لاكتساب المهارات الأساسية.

٢ - الاستراتيجية البيئية :

ترتكز استراتيجية البيئة على تطبيق مبدأ الاستدامة البيئية في إدارة موارد البيئة وذلك من خلال :

- ❖ تحديد مسؤولية إدارة البيئة وحمايتها من خلال إيجاد جهاز محلي يتولى مسؤولية مراقبة الوضع البيئي في المدينة وتنسيق جميع الشؤون البيئية في الجهات المختلفة.
- ❖ المحافظة على الموارد البيئية الطبيعية وخاصة مصادر المياه والمحافظة على العناصر التاريخية وتحسينها واستغلالها.
- ❖ تفعيل استراتيجية وادي حنيفة من خلال تحديثها ووضع خطة تنفيذية لها.
- ❖ التحكم في التلوث من مصادر المختلفة ووضع خطة إصلاح بيئي لمنطقة جنوب المدينة.
- ❖ المراقبة المستمرة لمستويات جودة البيئة في المدينة (الهواء، المياه ، المناطق الطبيعية، الضوضاء).
- ❖ إجراء التقويم البيئي لمشاريع التنمية.
- ❖ منع ردم الأودية والشعاب و رمي المخلفات فيها، و حمايتها من نشاطات التعدين و نقل التربة.
- ❖ توفير المناطق المفتوحة وإيجاد روابط بينها.

٣ - إستراتيجية المرافق العامة :

ترتكز استراتيجية المرافق العامة على رفع مستوى المرافق العامة لتحقيق الاستدامة عن طريق التمويل والإدارة المثلى وذلك من خلال:

- ❖ استكمال المرافق العامة وسد العجز القائم حاليا وخاصة في مرفق الصرف الصحي، وذلك بوضع برنامج تنفيذي يحدد الأولويات.
- ❖ تطبيق مبدأ إدارة الموارد على جميع المرافق العامة بما يتضمن ترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير.
- ❖ إيجاد تباين في أسعار المياه يؤدي إلى حفز استعمال المياه المعالجة.
- ❖ إنشاء محطات لامركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي وتوزيعها عبر شبكات مستقلة.
- ❖ إشراك القطاع الخاص في إدارة المياه.

٤ - إستراتيجية النقل :

ترتكز استراتيجية النقل على تطوير نظام نقل مستديم يفي بمتطلبات التنقل في المدينة ويساهم في توجيه التطوير الحضري وذلك من خلال:

- ❖ تطوير شبكة الطرق ورفع أدائها وتحديد أولويات تطويرها
- ❖ تطوير مرافق النقل الأخرى في المدينة.
- ❖ وضع برنامج إدارة مرورية شامل.
- ❖ تطوير وتفعيل نظام النقل العام في المدينة وذلك بإنشاء مشروع تجريبي - كخطوة أولى - يعنى بتطوير وتشغيل نظام نقل عام متطور على أحد محاور المدينة أو في إحدى مناطقها.
- ❖ تطوير آليات التمويل والاستثمار في نظام النقل، مع دعم مشاركة القطاع الخاص في إدارة واستثمار عناصر نظام النقل المختلفة .
- ❖ تطوير وتفعيل الهياكل المؤسسية والكوادر البشرية والإمكانيات التقنية اللازمة.

٥ - استراتيجية البيئة السكنية:

ترتكز الاستراتيجية على تحسين البيئة المبنية وتوفير الاحتياجات الأساسية لجميع فئات المجتمع وذلك من خلال:

- ❖ توفير الخدمات العامة والأنشطة التجارية المحلية اللازمة لسكان الأحياء.
- ❖ وضع برامج لتحسين مستوى التصميم العمراني للشوارع والأماكن العامة ووضع مقاييس تصميمية وقواعد إرشادية لتخطيط الأحياء السكنية الجديدة.
- ❖ تحسين مخططات الأراضي الحالية غير المطورة
- ❖ توفير التنوع في المساكن داخل الأحياء والمخططات الجديدة
- ❖ تحفيز وتدعيم مشاركة السكان في تخطيط أحيائهم السكنية وصيانتها.
- ❖ تطوير آليات لتمويل الإسكان في المدينة.

٦ - استراتيجية الخدمات العامة :

ترتكز استراتيجية الخدمات العامة على رفع مستوى الخدمات العامة بالمدينة من خلال :

- ❖ التوزيع المتوازن للخدمات العامة من خلال ربطه بالاحتياج والمحافظة على الأراضي المخصصة للخدمات العامة ضمن مخططات الأراضي الجديدة .
- ❖ تطبيق المعايير التخطيطية المتعقلة بالخدمات العامة .
- ❖ استكمال الخدمات العامة وسد العجز القائم حالياً من خلال وضع خطة تنفيذية تحدد مناطق العجز في المناطق المبنية ومتطلبات واحتياجات المدينة المستقبلية من الخدمات العامة .

ثانياً : المخطط الهيكلي:

- ❖ يغطي المخطط الهيكلي الأراضي الواقعة داخل حدود حماية التنمية بمساحة تتجاوز ٥٠٠٠ كم٢ ويغطي احتياجات ما يقارب ١٠,٥ مليون نسمه بحلول عام ١٤٤٢هـ .
- ❖ يعكس المخطط الجوانب المكانية والوظيفية للسياسات الحضرية المقترحة.
- ❖ يحدد المخطط توزيع استعمالات الأراضي الرئيسية والأنشطة ومراكز العمل و نظام النقل و شبكات المرافق العامة و المتطلبات البيئية والمناطق المفتوحة.
- ❖ كما يعنى المخطط بوضع الخطوط الإرشادية التي تقود التنمية الحضرية المستقبلية بجميع جوانبها على مستوى المدينة. شكل (١-٢)

أبرز عناصر المخطط الهيكلي :

١ - المراكز الحضرية الفرعية:

تهدف المراكز الحضرية الفرعية إلى إيجاد نظام متعدد المراكز لمساندة المركز الحالي للمدينة ولخدمة المناطق الحضرية الجديدة بحيث :

- ❖ تتوفر فيها الأنشطة والخدمات ومراكز العمل .
- ❖ تختلف في المساحة والأنشطة حسب الموقع وعدد سكان المنطقة.
- ❖ تدعم توجهات الإدارة الحضرية نحو اللامركزية المكانية.

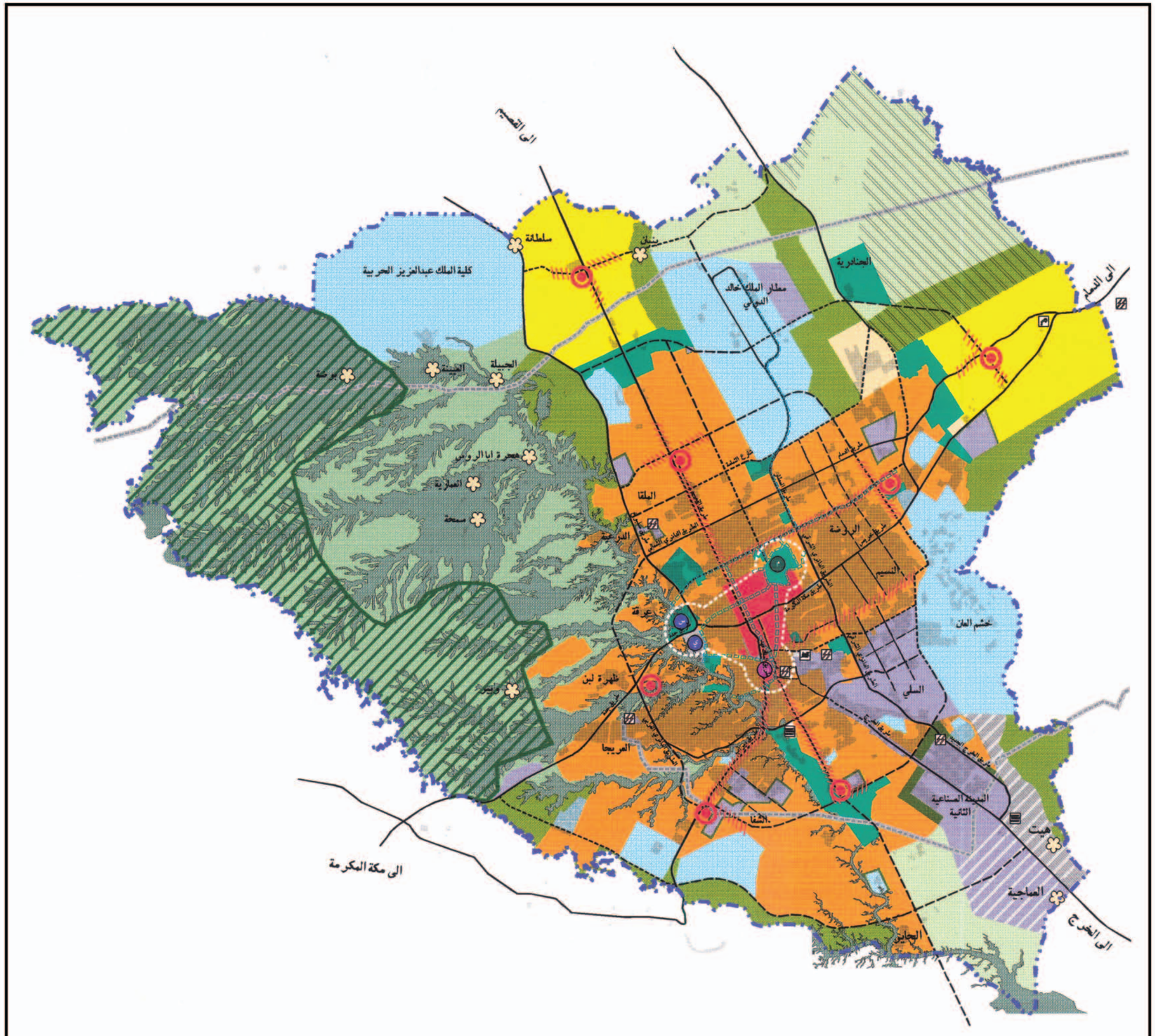

الهَـيـْـئـة العُلـيـَـا
لتطويـْر مَدينـة الريـَاض
HIGH COMMISSION FOR THE DEVELOPMENT OF ARRIYADH

المخطط الاستراتيجي الشـامل لمدينة الرياض
Metropolitan Development Strategy for Arriyadh (*MEDSTAR*)

المناطق السكنية
- المنطقة المطورة حاليا
- منطقة التطوير الحضري
- ضواحي جديدة
- منطقة الاستراحات
- القرى والهجر داخل منطقة حماية التنمية

مناطق الانشطة الخدمية
- منطقة الانشطة الرئيسية
- عصب الانشطة
- مركز حضري فرعي

مناطق الانشطة الصناعية
- مناطق صناعية ومستودعات

مناطق الخدمات العامة الرئيسية
- مناطق مخصصة للخدمات العامة الرئيسية
- مؤسسات صحية وطبية
- مؤسسات التعليم العالي والبحوث

استعمالات خاصة (مناطق حكومية)
- مناطق حكومية

المناطق المفتوحة
- المناطق العازلة
- مناطق ترفيهية مفتوحة/مناطق تخييم
- منطقة جبل طويق المحمية
- منطقة وادي حنيفة
- مناطق زراعية وريفية
- مناطق آبار المياه المحمية

مناطق التطوير الحضري المستقبلية
- مناطق صناعات مستقبلية
- مناطق مخصصة لمنشآت المرافق العامة
- حدود حماية التنمية

منطقة وسط المدينة
- حي السفارات
- قصر اليمامة
- المنتزة العام
- مركز المدينة

النقل
- طرق حرة قائمة
- طرق حرة جديدة
- رفع مستوى الى طرق حرة
- طريق ذو تشجير مكثف
- سكة الحديد
- محطة قطار
- مدرج وصالات المطار

المرافق العامة
- محطات تزويد/ توزيع/تخزين المياه
- محطة توليد طاقة
- محطة معالجة الصرف الصحي
- خط انابيب نفط (شرق - غرب)

المخطط الهيكلي لمدينة الرياض ١٤٤٢هـ

شمال
مكة

٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠

التاريخ ..... مصادر المعلومات .....

Figure 1-2 الشكل ١-٢

٢ - أعصاب الأنشطة:

من أهم خصائص أعصاب الأنشطة:

- ❖ أنها تربط بعض المراكز الفرعية بمركز المدينة.
- ❖ تكون على امتداد بعض الطرق الرئيسية القائمة
- ❖ يوجد بها استعمالات مختلطة وانشطة خدمية ذات كثافات متوسطة.
- ❖ أنها توفر الفرصة لنجاح النقل العام .

٣ - المدينة المركزية:

يهدف تحديد منطقة المدينة المركزية إلى إيجاد منطقة ذات هوية واضحة تجسد دور المدينة باعتبارها عاصمة للمملكة. والمنطقة المركزية تتكون من عدة عناصر رئيسية سيتم تقوية الروابط بين هذه العناصر وإيجاد التكامل بينها، و تشمل هذه العناصر كل من :

- ❖ مركز المدينة والمنطقة التاريخية
- ❖ المتنزه العام في المطار القديم
- ❖ منطقة الديوان الملكي وحي السفارات
- ❖ المناطق المحصورة ومنها العصب المركزي.

٤ - الضواحي الجديدة:

إيجاد ضاحيتين جديدتين في الشمال والشرق وذلك بهدف :

١ - توفير مرونة للاستراتيجية لمواجهة أية احتمالات مستقبلية في النمو السكاني بحيث يمكن الاستغناء عنها في نهاية فترة المخطط في حال عدم بلوغ السكان العدد المتوقع.

٢ - تطبيق أنماط تخطيطية جديدة في هاتين الضاحيتين وذلك عن طريق إعداد مخطط هيكلي محلي لكل منها واعتماده قبل البدء بالتطوير .

٥ - شبكة الطرق:

وتمثل شبكة الطرق عنصراً رئيسياً في المخطط الهيكلي وقد تم وضع الشبكة على مستويات مختلفة، وقد اشتملت الشبكة المقترحة على الآتي:

- ❖ شبكة الطرق الرئيسية القائمة
- ❖ رفع مستوى بعض الطرق القائمة
- ❖ شبكة طرق جديدة

٦ - المناطق الصناعية :

وفيما يخص المناطق الصناعية تم تحديدها في المخطط الهيكلي وفقاً لما يلي:

- ❖ احتواء الصناعات التقليدية ضمن الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة.
- ❖ إيجاد مناطق جديدة للصناعات الخفيفة والخدمية في أنحاء متفرقة من المدينة
- ❖ توسعة منطقة الصناعات عالية التقنية في مطار الملك خالد الدولي وتطويرها إلى منطقة صناعات ذات أهمية إقليمية وإعطاؤها وضع منطقة حرة.

- ❖ إيجاد مناطق للأعمال والتجارة بالمدخلين الغربي والشرقي للمدينة.
- ❖ استغلال الأراضي المخصصة لأنشطة التخزين والمستودعات في منطقة السلي.

٧ - المناطق الفاصلة :

تم تخصيص مناطق فاصلة تكون بمثابة فاصل واضح المعالم بين المدينة والضواحي الجديدة، كما تم تخصيص مساحات من المناطق الفاصلة في جنوب المدينة لاستعمالات الخدمات الرئيسية والأنشطة ذات الكثافات المنخفضة مثل الجامعات والمستشفيات والأندية الرياضية.

٨ - المناطق المفتوحة:

وهي مناطق متفرقة داخل المدينة وحولها ويتم تخصيصها لأغراض الترويح والمحافظة على المناطق الطبيعية في المدينة، وتشمل مستويات عدة:

أ - مناطق تقع داخل المدينة وهي:

- ❖ وادي حنيفة.
- ❖ المناطق التاريخية في الدرعية.
- ❖ منتزه الرياض العام (المطار القديم).
- ❖ الساحات والميادين الرئيسة في المدينة (مثل ساحات قصر الحكم ومركز الملك عبد العزيز التاريخي وحي السفارات).

ب - مناطق للاستعمالات الترويحية والتخييم والمنتزهات الطبيعية:

- ❖ الكثبان الرملية شرق مطار الملك خالد (الجنادرية).
- ❖ المناطق المفتوحة بين طريق صلبوخ ووادي حنيفة.
- ❖ المناطق المطلة على وادي لحا.

٩ - الكثافات السكانية :

تم إجراء بعض التعديلات على الوضع الراهن ورفع الكثافات في بعض المناطق وذلك :

- ❖ لاحتواء عدد السكان المتوقع ضمن الحدود المقترحة .
- ❖ للحد من الانتشار الأفقي للمدينة والاستخدام الأمثل للخدمات والمرافق العامة.
- ❖ تتركز الكثافات في منطقة وسط المدينة وحول المراكز الفرعية وأعصاب الأنشطة.
- ❖ هذا وستحدد الدراسات التفصيلية اللاحقة التوزيع الأمثل للكثافات في تلك المناطق.

١٠ - المناطق الواقعة خارج المنطقة الحضرية :

تبلغ مساحتها حوالي ٢٣٤٠ كم٢ وستخصص للأغراض غير الحضرية خلال فترة المخطط وتشمل هذه المناطق:

- ❖ القرى والهجر.
- ❖ المناطق الحكومية.
- ❖ الاستعمالات الزراعية والريفية.
- ❖ المناطق المحمية (جبال طويق، حقول آبار المياه).
- ❖ المناطق الصناعية المستقبلية ومنشآت المرافق العامة.

ثالثاً: خطة الإدارة الحضرية

اقترحت خطة الإدارة الحضرية إجراء بعض التعديلات على الهياكل التنظيمية للأجهزة الإدارية في مدينة الرياض، وذلك لزيادة فاعلية التنسيق وعملية اتخاذ القرار الخاصة بالتنمية. وتحدد هذه الخطة دور ومسؤوليات الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الحضري، وكذلك مساهمة القطاع الخاص في التنمية الحضرية. ولتحقيق ذلك ركزت خطة الإدارة الحضرية على ما يلي:

أ- الهياكل التنظيمية

مراجعة الهياكل التنظيمية المسؤولة عن إدارة النمو والتطوير المستقبلي لمدينة الرياض والتسلسل الهرمي لاتخاذ القرارات التخطيطية، وتحديد أنسب مستوى للتعامل مع وظائف ومسؤوليات الإدارة الحضرية، وتحسين التنسيق بين تلك الجهات المختلفة ومعالجة التداخل والازدواجية في المسؤوليات بين الجهات المسؤولة عن التخطيط في مدينة الرياض.

وقد تم في هذا المجال :

- ❖ تحديد التسلسل الهرمي لاتخاذ القرارات التخطيطية، ومسؤوليات الإدارة الحضرية للجهات المعنية فيما يتعلق بمدينة الرياض.
- ❖ دعم اللامركزية عن طريق التفويض التدريجي للمسؤوليات إلى مستويات إدارية مناسبة.
- ❖ معالجة التداخل والازدواجية في المسؤوليات.
- ❖ ولتحقيق ذلك تم توزيع المسؤوليات على النحو التالي:
- ❖ يتولى مجلس منطقة الرياض متابعة إعداد وتنفيذ مخطط إقليمي شامل لمنطقة الرياض على أن يتكامل هذا المخطط مع الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، والمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض .
- ❖ تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المسؤولية الشاملة عن تخطيط المنطقة الحضرية (الواقعة داخل حدود حماية التنمية) ويشمل ذلك القرى والهجر الواقعة فيها.
- ❖ تتولى كل من أمانة مدينة الرياض والمديرية العامة للشؤون البلدية والقروية بمنطقة الرياض إعداد السياسات المحلية وإدارة وتنفيذ سياسات وضوابط التنمية المعتمدة من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وذلك ضمن المناطق التي تشرف عليها كل من الجهتين داخل حدود حماية التنمية.

ب- النظام التشريعي:

ويتضمن مسؤوليات الجهات الرئيسية المشاركة في قطاعات التخطيط والتطوير والبيئة والمياه والنقل والقطاعات الأخرى ذات العلاقة، كما يتضمن إطار السياسة التخطيطية وإجراءات تنفيذها ومتطلبات تقويم المشروعات من النواحي البيئية والحركة المرورية.

ج- الإجراءات الإدارية:

وتشمل الإجراءات الإدارية اللازمة لكل من :

- ❖ اعتماد وتحديث المخطط الهيكلي للمدينة ، المخططات الهيكلية المحلية ، السياسات ، الأنظمة التخطيطية ، البرامج التخطيطية ، القواعد الإرشادية للتصميم والتخطيط الحضري.
- ❖ إجراءات التقديم على رخصة التخطيط لاستعمال وتطوير وتقسيم الأراضي والموافقة عليها.
- ❖ مراجعة وتقويم وتحديث إطار السياسة التخطيطية .

- ❖ الغرامات .
- ❖ مشاركة السكان في العملية التخطيطية .
- ❖ تعليم وتوعية السكان .

د- أنظمة وضوابط تقسيمات المناطق (الأنظمة التخطيطية):

تتضمن أنظمة وضوابط تقسيمات المناطق أنظمة تخطيطية وبيئية جديدة لكامل منطقة حدود المخطط الاستراتيجي وآليات تنفيذية لضبط تقسيم وتطوير واستعمال الأراضي.

هـ- إطار السياسة التخطيطية:

ويتضمن وضع إطار للسياسة التخطيطية لتوجيه وتنظيم التنمية الحضرية والتنمية المرحلية لمدينة الرياض بطريقة منسقة ومعالجة القضايا الحضرية ذات الأهمية حسب الأولوية ووفقاً للميزانيات المعتمدة.

و- تمويل التنمية الحضرية:

ويتضمن وضع وسائل لتمويل التنمية الحضرية بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص وتنفيذ وإدارة استراتيجية التنمية الحضرية.

١-٦ نطاق التقرير وأهدافه

صيغت نواتج مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض على شكل تقارير متعددة كما ذكر في بداية هذا الفصل، وذلك لمراحل المشروع المختلفة. وقد حظي اقتصاد المدينة بعدد من التقارير تشخص الوضع الراهن لاقتصاد المدينة وعلاقته بالاقتصاد الكلي، والقضايا الحرجة والفرص والمحددات والتوجهات المستقبلية لاقتصاد المدينة، وهذا التقرير "استراتيجية التنمية الاقتصادية" ويعد مرجع أساسي لمعرفة الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية للتنمية الاقتصادية لمدينة الرياض حتى عام ١٤٤٢هـ.

يشمل هذا التقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض ، وما تضمنته من سياسات وإجراءات محددة وبرنامج تنفيذي.

يقدم هذا التقرير في البداية ملخص عن مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض ومنهجية العمل فيه ، واستراتيجية التطوير الحضري (وهي الناتج الرئيسي لهذا المشروع). كما يتناول هذا التقرير أيضاً ملخص عن الوضع الراهن لاقتصاد المدينة، ومساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج الإجمالي المحلي ، والتوظيف في المدينة ، كما يوضح التقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية بمنظور شامل يليها السياسات الواردة والأهداف والغايات والإجراءات المطلوبة لتحقيق تلك السياسات، و البرنامج التنفيذي.

٢ - الوضع الحالي

تعتبر الرياض بصفتها عاصمة المملكة العربية السعودية القناة التي تنساب فيها عمليا كافة الإيرادات والمصروفات الحكومية بالمملكة. إضافة لذلك فإن جميع الهيئات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص الكبرى والبنوك بالمملكة تتخذ من الرياض مركزاً رئيسياً لها، كما أن جميع شركات القطاع الخاص الكبرى التي مراكزها في جدة أو الدمام لها فروع بمدينة الرياض، أي أن جميع النشاط الاقتصادي بالمملكة يتم توجيهه وتنظيمه عمليا من الرياض.

كذلك يتفاعل النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض مع النشاط الاقتصادي في بقية مدن المملكة من خلال الإيرادات والمصروفات الحكومية ومن خلال تجارة القطاع الخاص بالسلع والخدمات، حيث تستلم الحكومة (ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني) الإيرادات من عمليات تسويق النفط والغاز الذي تقع حقوله بالمنطقة الشرقية بشكل رئيس، ثم تقوم بتوزيع المصروفات على الرياض نفسها وعلى جميع أنحاء المملكة عن طريق ميزانيات الوزارات والوكالات الحكومية. كما يقوم أصحاب الصناعات والتجار بالرياض بشحن السلع المحلية والمستوردة إلى الباعة في المدن الأخرى بالمنطقة الوسطى وفي المملكة، من الملاحظ أنه لا يوجد إلا القليل من المعلومات، أو لا توجد معلومات موثقة، حول المدى الذي وصلت إليه الرياض في تجارتها الداخلية والخارجية كما لا توجد معلومات دقيقة حول نقلها للسلع والخدمات إلى بقية أنحاء المملكة.

إن الدور الاقتصادي الفاعل لمدينة الرياض يمكن أن يظهر في نطاق جغرافي أوسع من النطاق الوطني، وذلك من خلال استغلال التكامل الاقتصادي الذي ينتظم دول مجلس التعاون الخليجي. فقد كان لحرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال دوراً إيجابياً في دفع عجلة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا بدوره شكل بيئة استثمار مناسبة لنمو رؤوس الأموال وحركتها.

مع أنه يجب التنويه هنا إلى أن استمرار مثل هذا المناخ الاستثماري مرهون برفع القيود والعقبات أمام حركة التجارة والتي تتمثل في القيود الجمركية وغيرها من المعوقات.

٢-١ الخصائص والاتجاهات الاقتصادية

هذا وقد قمنا في الأقسام التالية بمراجعة وتقييم البيانات والمعلومات المتوفرة حول الخصائص والاتجاهات الاقتصادية الإقليمية والوطنية والمحلية، وكثيرا من تلك المعلومات والتحليلات المعروضة بهذا التقرير تم الحصول عليها من "كتاب المعلومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٤١٧هـ /١٩٩٦م" الذي طبعته دار النشر في دبي.

وبناء على المعلومات المتاحة يمكن إيجاز الاستنتاجات الرئيسة للأبحاث المتعلقة بالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض حول المنظور الاقتصادي لمدينة الرياض على النحو التالي :

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية ١٣٦ بليون دولار في عام ١٤١٧/١٤١٦هـ (١٩٩٦م)، تمثل عائدات النفط نسبة ٤٠٪ منها، وتمثل عائدات القطاعات غير النفطية ٦٠٪ منها. ويعتبر الاقتصاد السعودي العنصر الأساسي الأكبر في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.
- بحكم كون الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية فإنها تمثل القناة التي تتدفق بها عمليا جميع الإيرادات والمصروفات الحكومية إلي بقية أنحاء المملكة. يضاف إلي ذلك أن المراكز الرئيسة لمؤسسات الدولة ومعظم مؤسسات القطاع الخاص والبنوك السعودية الكبرى تتواجد بالرياض. وهذا يعني أن جميع الأنشطة الاقتصادية بالمملكة يتم التحكم بها وتنظيمها من الرياض.
- ويعد تناول النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض في دراسة تحليلية مستقلة، أمراً بالغ الحيوية، بحث لا تتوفر معلومات مستقلة توضح مؤشرات ودلالات اقتصاد مدينة الرياض في السجلات الرسمية. كما لا تتوفر معلومات موثقة حول الحركة التجارية بين مدينة الرياض وبقية مدن المملكة.
- أشير في التقرير الفني الخاص بالمرحلة الأولى من المخطط الاستراتيجي الشامل والمعنون باستراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض (الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض) إلى أن سكان مدينة الرياض قدر بحوالي ٣,٦ مليون نسمة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)، يتكون من ٢,٠٦ مليون سعودي و ١,٠ مليون أجنبي.

- يسيطر القطاع الحكومي على النشاطات الاقتصادية لمدينة الرياض، حيث يشكل ٣٧٪ من إجمالي القوى العاملة. ويمثل السعوديون نسبة ٨١٪ من إجمالي التوظيف في القطاع الحكومي، ويساهم القطاع الحكومي في الناتج الإجمالي المحلي بنحو ٤٧٪ للرياض. أما الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التي يسيطر عليها القطاع الخاص فقد ساهمت بنسبة ٣٠٪، بينما تساهم قطاعات دعم الصناعات بنسبة ٢٣٪.
- تسيطر الحكومة على النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض حيث أسهمت في استخدام حوالي ٣٧٪ من العدد الإجمالي للعاملين (و ٨١٪ من العمالة السعودية) في عام ١٩٩٦م و ٤٦٪ من الناتج الإجمالي المحلي لمدينة الرياض بحسب تقديراتنا . أما الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التي يسيطر عليها القطاع الخاص بشكل أساسي فقد أسهمت في نسبة ٣٠٪ أخرى بينما أسهمت قطاعات دعم الصناعة النفطية
- من الصعب تحديد خصائص القطاعات الاقتصادية بمدينة الرياض في غياب الإحصائيات ذات العلاقة، فهناك قطاع صناعة مهم يتركز معظمه في منطقتين صناعيتين ويعمل به ما لا يقل عن ٦٢,٠٠٠ شخص. كما يعتبر قطاع الإنشاء صناعة مهمة حيث يعمل به ما لا يقل عن ١٣٨,٠٠٠ شخص وتضيف حوالي ٣ ملايين متر مربع من المساحات المبنية الجديدة سنويا، علما بأن معظم أعمال هذه المساحات المبنية مخصص للأغراض السكنية أو للاستخدام السكني/التجاري المختلط. أما قطاعي الزراعة والتعدين فغير مهمين من حيث حجم العمالة، ويبدو أنهما غير مهمين إلى حد ما من الناحية الاقتصادية، كما يبدو أن صادرات الرياض (إلى خارج المملكة) تصل إلى حوالي بليون ريال سعودي في السنة.
- قدرت الهيئة، وفقا للمسح الذي أجرته عام ١٤١٧هـ /١٩٩٦م، أن هناك حوالي ٣٨٠,٠٠٠ موظف سعودي وحوالي ٥٨٥,٠٠٠ أجنبي في الرياض . وتمثل هذه الأرقام زيادة على الأرقام المماثلة البالغة ١٥٠,٠٠٠ سعودي و ٢٧٤,٠٠٠ أجنبي كانوا يعملون بالرياض في عام ١٤١٧هـ /١٩٨٦م.
- قدرت الهيئة، وفقا للدراسات التي أجرتها عام ١٤١٧هـ، أن هناك حوالي ٥٤,٠٠٠ سعودي (حوالي ١٢,٥٪ من إجمالي القوة العاملة بالمدينة) وحوالي ١٦,٠٠٠ أجنبي (حوالي ٢,٥٪ من القوة العاملة) عاطلين عن العمل بالرياض.
- قدرت الهيئة المصاريف السنوية للأسرة بحوالي ٨٣٠٠٠ ريال في عام ١٤١٧هـ ، (وهذا هو المتوسط بالنسبة لكافة الأسر، ويبدو أنه لا تتوفر معلومات مستقلة حول الأسر السعودية والأجنبية).
- ليست هناك إمكانية لقياس الاتجاهات التاريخية للنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض بشكل مباشر، حيث أنه من الممكن وضع تقدير للناتج المحلي الإجمالي للرياض خلال فترتين زمنيتين فقط (١٤١١هـ و ١٤١٧هـ). ونظرا لأن النشاط الاقتصادي للمدينة يسيطر عليه القطاع الحكومي، لذا يمكن القول بأن اتجاهاته تماثل اتجاهات القطاع الحكومي بالمملكة.
- تؤكد السياسات الاقتصادية للمملكة، حسب ما توضحه الخطة الخمسية السادسة، على الربط بين الحوافز والجهد المبذول وإحلال العمال السعوديين محل الأجانب وعلى تنمية إقليمية متوازنة وتنوع متواصل في النشاط الاقتصادي، كما تفترض الخطة الخمسية السادسة تحقيق نمو فعلي يصل إلى ٣٪ سنوياً في قطاع الخدمات الحكومية.
- تشجع السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون على حرية الحركة للأفراد والسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء بالمجلس.
- يمكن وصف الهيكل التنظيمي للمؤسسات التي تقوم بتنفيذ السياسات الاقتصادية بأنه مركزي ومعقد أيضا، حيث تعمل عدة وزارات أو هيئات حكومية ضمن نفس القطاع أو تقوم بتنظيم نشاطه. كما توجد مجالات مهمة تتداخل فيها الصلاحيات.
- يشار إلى أن النظام الخاص بالنمو الاقتصادي يعتمد أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى المراسيم الملكية والأوامر الصادرة عن مجلس الوزراء.
- قد تتوفر فرص اقتصادية جديدة لمدينة الرياض في حالة إعادة صياغة السياسات والتشريعات الاقتصادية لجذب استثمارات القطاع الخاص.
- تتمثل العقبة الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الرياض في الاعتماد الكبير لاقتصاد المدينة على الأنشطة الحكومية.
- وإن الاستمرار في اتباع الأسلوب الحالي في سياسة اقتصاد المدينة سيؤدي إلى تشجيع النمو الديموغرافي والعمراني بشكل سريع ومتواصل، مما يخلق مشاكل في توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة.

٣ - التنمية الاقتصادية

٣-١ مقدمة

لا يقتصر تعريف التنمية الاقتصادية على العوامل الاقتصادية وحدها، لأن هناك عوامل غير اقتصادية لها تأثيرها الكبير على التنمية الاقتصادية والذي ربما يفوق تأثير العوامل الاقتصادية نفسها.

ومن أهم هذه العوامل غير الاقتصادية: مهارة وكفاءة القوى العاملة، الأنظمة والتشريعات وقوانين الاستثمار، والتعليم، وكفاءة وجودة المرافق العامة. ولذلك لا بد، عند تناول المشاكل الاقتصادية، من أخذ هذه العوامل في الاعتبار. فمعالجة المشاكل الاقتصادية بحلول اقتصادية لا يكفي.

٣-٢ الاستراتيجية الاقتصادية

تهدف الاستراتيجية الاقتصادية لمدينة الرياض إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بالمدينة باستخدام مكانة المدينة ومزاياها التنافسية مما يعزز دورها كمركز مالي وتجاري وثقافي.

تعتمد استراتيجية التنمية الاقتصادية المستقبلية للمدينة على أربع ركائز رئيسية يتم تفعيلها من خلال عدد من السياسات والإجراءات تم تحديدها:

- ❖ تنويع القاعدة الاقتصادية: عن طريق تحديد وتطوير القطاعات الاقتصادية واختيار صناعات محددة وأسواق معينة لزيادة الدخل وتنويع مصادره وذلك من خلال زيادة مبيعات الصادرات وإحلال الواردات وتوظيف المدخرات.
- ❖ تعزيز وزيادة الميزة التنافسية للمدينة: وذلك بتوفير المرافق العامة وتحسين فعالية أدائها والرقي بكفاءة وأداء القوى العاملة السعودية وتحسين التنظيمات والتشريعات .
- ❖ تطوير القوى العاملة السعودية ورفع مستوى كفاءتها بحيث تكون قادرة على التنافس عالميا وذلك عن طريق تحسين كفاءات المؤسسات التعليمية والتدريب، وتنفيذ برامج التوعية والتعليم عن متطلبات سوق العمل من مهارات فنية و حرفية و سلوكيات وأخلاق العمل و كيفية التفاعل مع متطلبات السوق، ودعم وتطوير فرص العمل للسعوديين، وتحسين وضع القطاعات الغير جاذبة للعمالة الوطنية، مثل قطاع التجارة وخدمات السفر والسياحة .
- ❖ حماية الموارد الطبيعية وتعزيز تراث المدينة وتطوير مناطق الجذب السياحي الرئيسية.

لقد تم تحديد هذه العناصر بحيث تتوافق مع سياسات التنمية الوطنية في تحقيق أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي، وتوظيف القوى العاملة السعودية. حيث تؤكد هذه الإستراتيجية على أن تشجيع استقطاب وتوطين الاستثمارات الخارجية وجذب المدخرات الوطنية خارج البلاد أمر ملح لتنويع القاعدة الاقتصادية، ومثل هذا لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتشمل الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والإدارية كما تشمل إزالة كافة المعوقات كالتي تتعلق بالبنية الاقتصادية كما تشمل الرقي بالهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه وأسواق المال وغيرها. كما لا بد من تحسين الأوضاع القانونية للنظم التي تحكم الاستثمار، مما يضفي عليها الثبات والوضوح وعدم الازدواجية والاستقرار. هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة العمالة السعودية، بحيث تستطيع توظيف مهاراتها في الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

٣-٣ التحدي الاقتصادي

٣-٣-١ الهيكل الوظيفي في المدينة والحاجة إلى الوظائف مستقبلاً

يتناسب حجم القوى العاملة تناسبا طرديًا مع حجم الموارد البشرية الطبيعية، حيث تشير الخصائص السكانية لمدينة الرياض إلى أن حجم الموارد البشرية سينمو بشكل سريع خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة ليصل إلى ١٠,٥ ملايين نسمة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن أكبر عدد من هذه الموارد البشرية هي من فئات الأعمار الصغيرة.

إن مثل هذه التركيبة السكانية تعني أن هناك نمواً كبيراً في القوى العاملة السعودية، وهذا بدوره يفرض علينا توفير الفرص الوظيفية لها؛ كل ذلك من منطلق الاهتمام بنمو الاقتصاد ودوره في الاستقرار الاجتماعي.

٣-٣-١-١ الوضع الراهن

بلغ عدد العاملين بمدينة الرياض في عام ١٤١٧هـ نحو ٩٦٥٠٠٠ شخص (٣٨٠٠٠٠ سعودي و٥٨٥٠٠٠ أجنبي). وهذا يشير إلى أن نصيب السعوديين من الوظائف لا يتجاوز ٤٠٪ من حجم التوظيف في المدينة، بينما يصل معدل البطالة بين السعوديين الباحثين عن عمل إلى ١٢,٥٪ لنفس الفترة. وبالنظر إلى ما يمثله هذا المؤشر، نجد أن هناك نزفاً اقتصادياً شديداً. وذلك أن عدم استغلال الأيدي العاملة الوطنية والاعتماد على العمالة الوافدة له دوره الواضح في تعميق مشاكل الاقتصاد الوطني. ولقد أدى مثل ذلك إلى ظهور عزوف أرباب الأعمال عن العمالة السعودية نظراً لحاجتها إلى التأهيل والتطوير.

٣-٣-١-٢ الحلول

إن التحدي الرئيس لا يقتصر على تحقيق التوازن الوظيفي بين العاملين السعوديين والوافدين بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق العمل الوظيفي لكل مواطن يبحث عن عمل. حيث تشير التوقعات إلى أن حجم القوى العاملة المحتملة (لمن هم في سن العمل ما بين ١٦ - ٦٤ سنة سعوديين ووافدين)[١] في مدينة الرياض بحلول عام ١٤٤٢هـ سوف ينمو إلى أن يصل اكثر من ٦,٦مليون عاملاً، منها ٤,٤ مليون قوى عاملة فعلية. بينما يتوقع أن يولد اقتصاد المدينة خلال نفس الفترة حوالي ٣,١ مليون وظيفة فقط مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين نمو القوى العاملة والنمو الاقتصادي للمدينة (الشكل ٣ -١)

الشكل (٣-١) توقعات النمو السكاني والقوى العاملة وحجم التوظيف بالرياض خلال الفترة ١٤١٧ - ١٤٤٢هـ

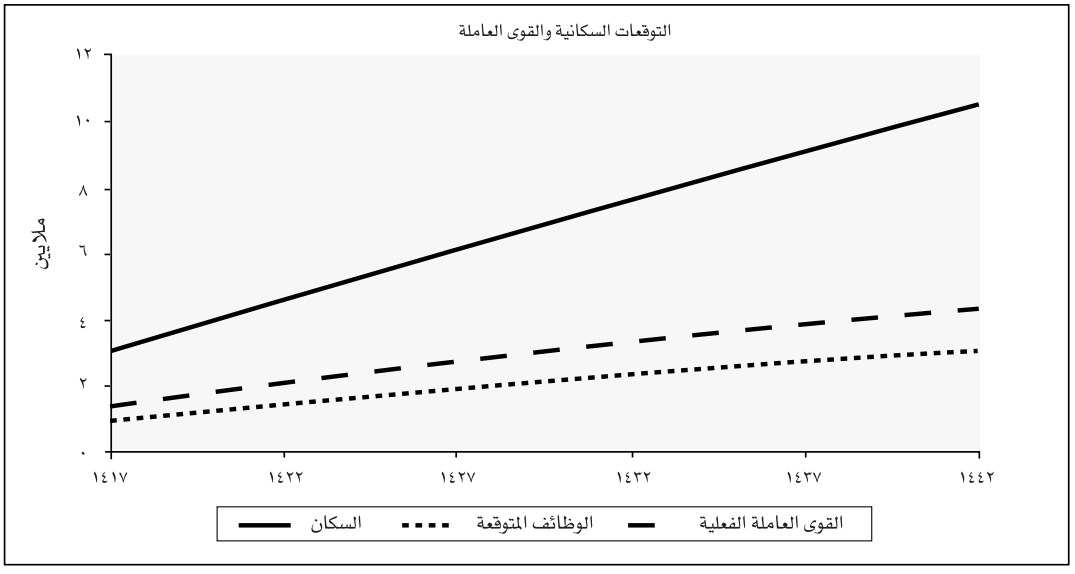

ويعكس هذا البيان معدل الزيادة (المطلوبة) في الوظائف والتي تتراوح بين ٨ – ٩ ٪ سنويا لتلبية احتياجات توظيف السعوديين على مدى العقدين القادمين. ويتطلب هذا الأمر تحقيق معدل نمو اقتصادي بمدينة الرياض يتراوح من ٥ إلى ٦ بالمائة سنوياً. وبالرغم من أن هذا النمو يتوافق مع الاتجاهات التاريخية، إلا أنه كان في السابق يعتمد أساساً على التوظيف والاستثمارات الحكومية باعتبارها المصدر الأساسي للدخل والمصروفات والتي تعتمد بدورها أساسا على إيرادات النفط باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي.

ونظرا لأن سياسات الدولة تهدف، في الوقت الراهن، إلى إجراء تخفيضات كبيرة في مصروفات القطاع العام فمن الواضح أنه لن يتسنى المحافظة على ذلك المعدل السابق من النمو وخاصة في غياب استثمارات القطاع الخاص، حيث إن نمو القطاع الخاص يمثل هدفاً رئيساً للسياسات والخطط الحالية للدولة. لذلك فإن الحاجة ملحة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة وتطوير القطاعات الإنتاجية والاستغلال الأمثل لإمكانات الاقتصاد المتاحة والعمل على إجراء تغييرات جوهرية في السياسات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية بمدينة الرياض للحد من الاستمرار في الاعتماد على الإنفاق الحكومي، وعلى الدولة في توفير الوظائف باعتبارها المصدر الأساسي للتوظيف وخصوصاً بالنسبة للسعوديين الذكور.

يشكل الأجانب نسبة عالية من سكان مدينة الرياض حيث يقدر عددهم حالياً حوالي ١,٤ مليون شخص. وهذا قد يثير الجدل بأن أهم الفرص الاجتماعية المتاحة لمدينة الرياض تكمن في إحداث تغيير في التوازن الديموغرافي بين سكانها من السعوديين والأجانب. وتمثل هذه الفرصة أحد الأهداف التي تعمل الحكومة على تحقيقها على مستوى المملكة من خلال السياسات والبرامج الخاصة بتنمية القوى العاملة السعودية، وعملية سعودة الوظائف. ومع أن إمكانية تحقيق هذه الفرصة في مدينة الرياض تتساوى مع غيرها من المدن الرئيسية الأخرى بالمملكة، إلا أنه من المحتمل أن تكون مواتية اكثر لتحقيقها في مدينة الرياض ، لأن القطاع الحكومي يمثل القطاع الرئيسي للتوظيف والقوة الدافعة لاقتصاد مدينة الرياض.

ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه السياسات والبرامج، في حالة نجاحها، وخصوصا عند تحقيق تنمية فاعلة للموارد البشرية والرقي بكفاءات القوى العاملة السعودية وزيادة مهاراتها وتنويعها إلى إحداث تغيير في التركيبة الديموغرافية لسكان المدينة وسيؤدي أيضا إلى مجموعة من النتائج الإيجابية، ومنها ما يلي:

- ❖ رفع مستوى الكفاءات للقوى العاملة السعودية.

  تحقيق توازن أفضل بين نتائج النظام التعليمي (أي الخريجين) واحتياجات سوق العمل، (مما يؤدي إلى زيادة عدد الشباب السعوديين المؤهلين بمهارات مطلوبة في سوق العمل، وبالتالي انخراط مزيد من الشباب السعوديين في التوظيف المجدي اقتصاديا).
- ❖ من المحتمل تناقص الطلب على تجهيزات البنية التحتية، والمرافق والخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تناقص الضغط على ميزانية الحكومة.
- ❖ من المتوقع أن ينتج عن تغير التوازن الديموغرافي، حدوث نقلة ملموسة في توظيف السعوديين، بحيث يتم التحول من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى نشوء مزيد من استقلالية اقتصاديات القطاع الخاص، جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الذي يعتمد على الحكومة.
- ❖ من المتوقع أن الأيدي العاملة الوطنية سوف تشغل الوظائف المشغولة حالياً بالعمال الأجانب على مدى العقدين القادمين ومن المتوقع ملاحظة السعودة بشكل خاص في القطاعات التي تولد وظائف غير متدنية مثل قطاعات الصناعات الخدمية كالصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية وتجارة التجزئة وخدمات الأعمال والخدمات الشخصية والاتصالات.
- ❖ ومن المتوقع أن تتبنى استراتيجية التنمية الاقتصادية دراسة وتطوير القطاعات ذات المزايا التنافسية المحتملة والواعدة مثل:
  - الخدمات الشخصية والمهنية.

- التمويل والتجارة.
- الصناعات المرتبطة بالنقل الجوي.
- مشتقات النفط والبتروكيماويات.
- الصناعات التي تعتمد على الطاقة بشكل مكثف.
- القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- الخدمات الصحية و التعليمية.

إن سعودة الوظائف، خصوصاً بالنسبة للشباب الذي يمثل القوى العاملة الناشئة، ستعتمد على مشاركتهم في قطاعات الخدمات من الاقتصاد وهي تجارة التجزئة والسياحة والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإدارة العامة والإدارة البيئية والتي تعد في معظمها قطاعات غير متطورة في الوقت الحاضر ولذلك نوصي بعمل الدراسات اللازمة لتطويرها، وذالك يستلزم إنفاق أموال إضافية لتطوير التعليم والتدريب والمهني. ويتطلب هذا زيادة في مخصصات التعليم والتدريب والتنمية المهنية.
سوف تركز الاستراتيجية الموضحة بهذا التقرير بشكل خاص على تحفيز توظيف القوى العاملة السعودية على المدى القريب عن طريق إحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة والعمل على تطوير وتنظيم القطاعات المشغولة بالعمالة الوافدة. وعلى المدى الطويل بالعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة وتطوير القوى العاملة السعودية ورفع مستوى كفاءته وهيكلة برامج التعليم لتتوافق مع متطلبات سوق العمل.

٣-٤ اتجاهات وأنماط التوظيف بمدينة الرياض

٣-٤-١ اتجاهات التوظيف

للوقوف على اتجاهات التوظيف في مدينة الرياض، فإننا سننظر في مصدرين يحددان ذلك هما: بيانات مفصلة حول التوظيف لمدينة الرياض من خلال المسح السكاني الذي قامت به الهيئة العليا في عام ١٤١٧هـ والذي نتج عنه تقديرات بأن عدد العاملين بالمدينة بلغ ٩٦٥,٠٠٠ شخص (٣٨٠,٠٠٠ سعودي و ٥٨٥,٠٠٠ أجنبي) بنهاية عام ١٤١٧هـ .
والبيانات المأخوذة من خطة التنمية الخمسية السادسة، فقد بلغت تقديرات العدد الإجمالي للموظفين المدنيين على مستوى المملكة ٧,٠٦٨,٩٢٠ موظف في عام ١٤١٧هـ (ويشمل هذا الرقم حوالي ١٢٤,٥٠٠ عسكري)[٢] ويشكل حجم التوظيف في الرياض ١٣,٦٪ من إجمالي التوظيف في المملكة.

٣-٤-١-١ التوظيف حسب القطاعات المختلفة

تختلف هيكلية التوظيف بمدينة الرياض بشكل كبير عن متوسط التوظيف بالمملكة ويوضح الجدول (٣-١) هيكلية التوظيف حسب القطاعات المختلفة.

(١) تم تقدير القوى العاملة المحتملة على أن جميع فئات العمر بين ١٦ – ٦٤ سنة هم في سن العمل. وقدرة القوى العاملة الفعلية على النحو التالي ٩٠٪ من الذكور السعوديين و٢٠٪ من الإناث السعوديات ١٠٠٪ من الأجانب الذكور ٩٥٪ من الأجانب الإناث ٥ ٪.

الجدول (٣-١) هيكلية التوظيف في مدينة الرياض لعام (١٤١٦هـ) والمملكة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ

حسب القطاع الاقتصادية

	الرياض عام ١٤١٦/١٤١٧هـ		المملكة عام ١٤١٤/١٤١٥هـ	
الحكومة	٣٥٧,٤٩١	٪ ٣٧	٩٤٢,٢٠٠	٪ ١٣
الخدمات السكانية والاجتماعية	٢٢٦,٢١٧	٪ ٢٤	٢,٢١٩,٦٠٠	٪ ٣٢
الإنشاء	١٣٨,١٣٩	٪ ١٤	١,٠٦٠,٧٠٠	٪ ١٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤٤,٠٥١	٪ ١٥	١,٠٣٦,٧٠٠	٪ ١٥
الصناعات التقليدية	٦٢,٠٤٨	٪ ٦	٥٦٦,٩٠٠	٪ ٨
النقل والمواصلات	٧,٠٦٧	٪ ١	٣١٩,٩٠٠	٪ ٥
التمويل والعقارات	١٥,٥٩٩	٪ ٢	٣٣٠,٢٠٠	٪ ٥
الماء والكهرباء	٧,٧٤٠	٪ ١	٧٩,٧٠٠	٪ ١
الزراعة وصيد الأسماك	٦,٥٠٩	٪ ٠	٣٧٧,٢٠٠	٪ ٥
التعدين	٩٧	٪ ٠	٤,٤٠٠	٪ ٠
النفط	٠	٪ ٠	٥٤,٧٠٠	٪ ١
المجموع	٩٦٤,٩٥٨	٪ ١٠٠	٦,٩٩٢,٢٠٠	٪ ٣٧

المصدر : الجداول الإحصائية بمركز المشاريع والتخطيط الخاصة بالمسح السكاني عام ١٩٩٦ جدول ١٣، وزارة التخطيط - خطة التنمية الخمسية السادسة عام ١٩٩٥م جدول ٦-٢ صفحة ١٧٥، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التوازن العسكري ١٩٩٤/١٩٩٥م .

هذا ويمكن ملاحظة أن العمل بمدينة الرياض، بالمقارنة بالمملكة ككل، يعتمد اعتماداً كبيراً على الوظائف الحكومية المدنية (٣٧٪ مقارنة مع المعدل الوطني ١٣٪). وفي المقابل تنخفض نسبة الوظائف المحدثة من قطاع الخدمات (الاتصالات والتمويل) مقارنة بالمتوسط بالمملكة .

٣-٤-١-٢ التوظيف حسب النوع

يشير الجدول (٣-٢) إلى نوع الوظائف التي تشغلها الأيدي العاملة في مدينة الرياض وفي المملكة. من الملاحظ التقارب في النسب المئوية عند المقارنة بين عدد الوظائف في الرياض وعددها في المملكة بشكل عام، باستثناء القطاع الإداري وقطاع عمال الخدمات وعمال الزراعة والمبيعات.

جدول (٣-٢): النسب التقديرية للوظائف بالمملكة العربية السعودية ومدينة الرياض حسب نوع المهنة

	الرياض ١٤١٦/١٤١٧هـ	المملكة ١٤١٥هـ
عمال فنيون	٪ ٤٨	٪ ٣٥
مهنيون	٪ ١٦	٪ ١٤
كتاب	٪ ٦	٪ ١٢
إداري	٪ ٨	٪ ٢
مبيعات	٪ ٤	٪ ٩
عمال زراعيون	٪ ٠	٪ ٤
وظائف أخرى	٪ ٨	٪ ٠
عمال خدمات	٪ ٥	٪ ٢٢
عسكريون	٪ ٥	٪ ٢
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : الجداول الإحصائية بمركز المشاريع والتخطيط الخاصة بالمسح السكاني عام ١٩٩٦م، الجدول ١٧، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية السادسة عام ١٤١٦هـ ، الجدول ٦-٤ ص ١٧٧، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التوازن العسكري لعام ١٩٩٤/١٩٩٥م .

٣-٤-١-٣ التغيرات في التوظيف خلال الفترة (١٤٠٦-١٤١٦هـ)

توضح البيانات الخاصة بالتوظيف، والمتوفرة من خلال أعمال المسح السكاني الذي قامت بها الهيئة العليا في عامي ١٤٠٦ و١٤١٦هـ، تحديد اتجاهات التوظيف بمدينة الرياض خلال فترة عشر سنوات .

وعلى الرغم من أن النمو في معظم قطاعات التوظيف التي تم مسحها ظل ثابتاً نسبياً إلا أن الأرقام تشير إلى حدوث انخفاض طفيف في الوظائف الحكومية بالنسبة للعدد الإجمالي للعاملين وزيادة بنسبة ٢٠ ٪ من حجم التوظيف في قطاع المرافق والخدمات الاجتماعية ، كما هو موضح بالجدول (٣- ٣).

جدول (٣-٣): التغيرات في التوظيف بمدينة الرياض حسب القطاع خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٧هـ

القطاع	١٤٠٦هـ	النسبة المئوية من المجموع	١٤١٧هـ	النسبة المئوية من المجموع
الحكومة (شاملاً العسكريين)	١٦٩,٢٧٥	٪ ٤٠	٣٥٧,٤٩١	٪ ٣٧
الخدمات الاجتماعية	٨٤,٢٩٧	٪ ٢٠	٢٢٦,٢١٧	٪ ٢٤
الإنشاء	٦٤,١٥٢	٪ ١٥	١٣٨,١٣٩	٪ ١٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٦١,٢١٨	٪ ١٥	١٤٤,٠٥١	٪ ١٥
الصناعات التقليدية	٢٧,٤٣١	٪ ٧	٦٢,٠٤٨	٪ ٦
النقل والاتصالات	٥,٩٢٨	٪ ١	٧,٠٦٧	٪ ١
التمويل والعقارات	٩,٢٦٣	٪ ٢	١٥,٥٩٩	٪ ٢
الماء والكهرباء	٠	٪ ٠	٧,٧٤٠	٪ ١
الزراعة وصيد الأسماك	٢,٢٦٣	٪ ٠	٦,٥٠٩	٪ ٠

(٢) بناء على القدرات التي نشرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في «التوازن العسكري ١٩٩٤/ ١٩٩٥».

التعدين	٩١	٪ ٠	٩٧	٪ ٠
النفط	٠	٪ ٠	٠	٪ ٠
المجموع	٤٢٣,٩١٨	٪ ١٠٠	٩٦٤,٩٥٨	٪ ١٠٠

المصدر : المسح السكاني الذي قامت به الهيئة العليا في عامي ١٤٠٦ هـ و ١٤١٦هـ الجدول ١٣

كذلك يوضح الجدول (٣-٤-١) اتجاهاً مميزاً في هيكلة وتكوين القوى العاملة من حيث مشاركة العاملين السعوديين والأجانب، حيث كان العدد التقديري للعاملين بمدينة الرياض ١٥٠,٣٠٤ سعودياً و ٢٧٣,٦١٤ أجنبياً في عام ١٤٠٦هـ أي ٣٥,٥٪ سعوديون و٦٥,٥٪ أجانب. وبحلول عام ١٤١٧هـ كان هنالك ٣٨٠,٢٢٤ سعودي و ٥٨٤,٧١٤ أجنبي يشكلون مجموع التوظيف في المدينة حوالي ٣٩,٤٪ و ٦٠,٦ ٪ من مجموع العاملين على التوالي. ويعكس هذا التغير الآتي:

١ - النمو الكبير في عدد الوظائف خلال العشر سنوات الماضية والذي تجاوز الضعف، (٥٤١ ألف وظيفة محدثة خلال تلك الفترة).

٢ - ارتفاع مساهمة السعوديين في التوظيف (بحوالي ٤٪ تقريبا) وذلك من جراء توظيف السعوديين في الوظائف وارتفاع أعدد توظيف الأجانب في الرياض بأكثر من ١٠٠٪ خلال تلك الفترة.

جدول (٣-٤): نمو عدد الوظائف واتجاهات التوظيف في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٧هـ

	١٤٠٦هـ		١٤١٧هـ	
	عدد العاملين	النسبة المئوية من المجموع	عدد العاملين	النسبة المئوية من المجموع
سعودي	١٥٠,٣٠٤	٪ ٣٥,٥	٣٨٠,٢٤٤	٪ ٣٩,٤
أجنبي	٢٧٣,٦١٤	٪ ٦٤,٥	٥٨٤,٧١٤	٪ ٦٠,٦
المجموع	٤٢٣,٩١٨	٪ ١٠٠	٩٦٤,٩٥٨	٪ ١٠٠

المصدر : المسح السكاني الذي قامت به الهيئة في عامي ١٤٠٦ هـ و ١٤١٦ /١٤١٧هـ الجدول ١٢

٣-٥ البطالة

لم تقم أية جهة حكومية، حسب معلوماتنا، بالاحتفاظ بأية معلومات حول البطالة بصورة منتظمة مع أن هناك آلية لذلك تتيح للسعوديين الباحثين عن عمل أن يسجلوا أسمائهم لدى وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

أظهر المسح السكاني الذي قامت به الهيئة العليا عام ١٤١٧هـ وجود عدد تقديري للسعوديين العاطلين عن العمل (الذين يبحثون عن عمل) بمدينة الرياض بلغ ٥٤,١٥٨ شخصاً بنهاية ١٤١٧هـ وفيما يتعلق بالقوى العاملة السعودية (التي تعرف بأنها السعوديون العاملون بالإضافة إلى العاطلين عن العمل) فقد كانت نسبة البطالة بين السعوديين ١٢,٥ بالمائة ويتراوح متوسط أعمار السعوديين العاطلين عن العمل من ٢٥ إلى ٢٩ سنة .

سئلت الأسر الأجنبية أيضاً خلال المسح المذكور عما إذا كان أي فرد منها عاطلاً عن العمل وقدر من واقع إجاباتها، بأنه كان هنالك ١٥,٥٨١ أجنبياً عاطلاً عن العمل بمدينة الرياض في نهاية عام ١٤١٧هـ وكانت نسبة البطالة بين الأجانب ٢,٥ بالمائة وكان متوسط أعمار الأجانب العاطلين عن العمل أيضاً ضمن نطاق ٢٥ إلى ٢٩ سنة .

لقد تغيرت ملامح البطالة بشكل ملحوظ حيث ارتفعت نسبة البطالة الإجمالية من ٤,٥ ٪ في عام ١٤٠٧هـ إلى ٦,٧ ٪ في عام ١٤٠٧ هـ كما ارتفعت نسبة البطالة بين السعوديون لنفس الفترة من ٨,٨ ٪ إلى نسبة عالية بلغت ١٢,٥ ٪ في حين ازدادت البطالة بين الأجانب خلال الفترة نفسها من ٢٪ إلى ٢,٥٪ .

٣-٦ التوزيع المكاني الحالي للوظائف في المدينة

في الوقت الذي لا تتوفر فيه معلومات دقيقة توضح التوزيع المكاني الفعلي للوظائف بمدينة الرياض في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن الاستعانة بمسح استعمالات الأراضي في تحديد التوزيع المكاني للوظائف (مع أنها معلومات تقريبية) حيث يوضح الشكل (٣-١) خريطة لاستعمالات الأراضي في المدينة لعام ١٤١٧هـ، حيث يظهر التجمع الكبير للعمالة في قطاع التجارة بمنطقة وسط المدينة وتجارة التجزئة على واجهات الشوارع الرئيسة وتتركز الوظائف في قطاع الصناعات التقليدية مع المستودعات في جنوب شرق الرياض بينما تتواجد الوزارات الحكومية ومرافق التوظيف الأخرى كالمستشفيات والجامعات إما في مواقع متوسطة أو أنها تتركز باتجاه شمال المدينة .

تتركز استعمالات الأراضي للخدمات بشدة في وحول منطقة وسط المدينة وهي منطقة التجارة والأعمال الرئيسة مع أن هناك خدمات محلية في معظم البلديات الفرعية كما تتمثل تجارة التجزئة على وجه الخصوص مع ما يتصل بها من أنشطة في جميع أنحاء المدينة بمناطق الاستعمالات المختلطة .

كما تتركز الصناعات التقليدية والتجارة (المستودعات والبيع بالجملة) في الجنوب. وتغلب على منطقتي الشمال الأقصى والشرق استعمالات الأراضي المخصصة للخدمات والثقافة والتسلية والترفيه وإلى درجة ما لإنتاج الموارد، ومن غير الواضح عدد أو حجم فرص التوظيف في تلك المناطق .

يحدد المخطط الهيكلي أيضا نمط توزيع الوظائف المرتبطة باستعمالات الأراضي وبالتالي بالأعمال لتحقيق نمط أكثر فعالية وإنصافاً لحصول الناس على الوظائف ولإتاحة الفرصة للسكان للعمل بالقرب من أماكن سكنهم وهو ما يخدم ليس فقط في قصر المسافة التي يقطعها الشخص في طريقه إلى مكان عمله، وإنما ستساعد أيضاً على إدارة حركة المرور وعلى تطوير شبكة نقل مستدامة .

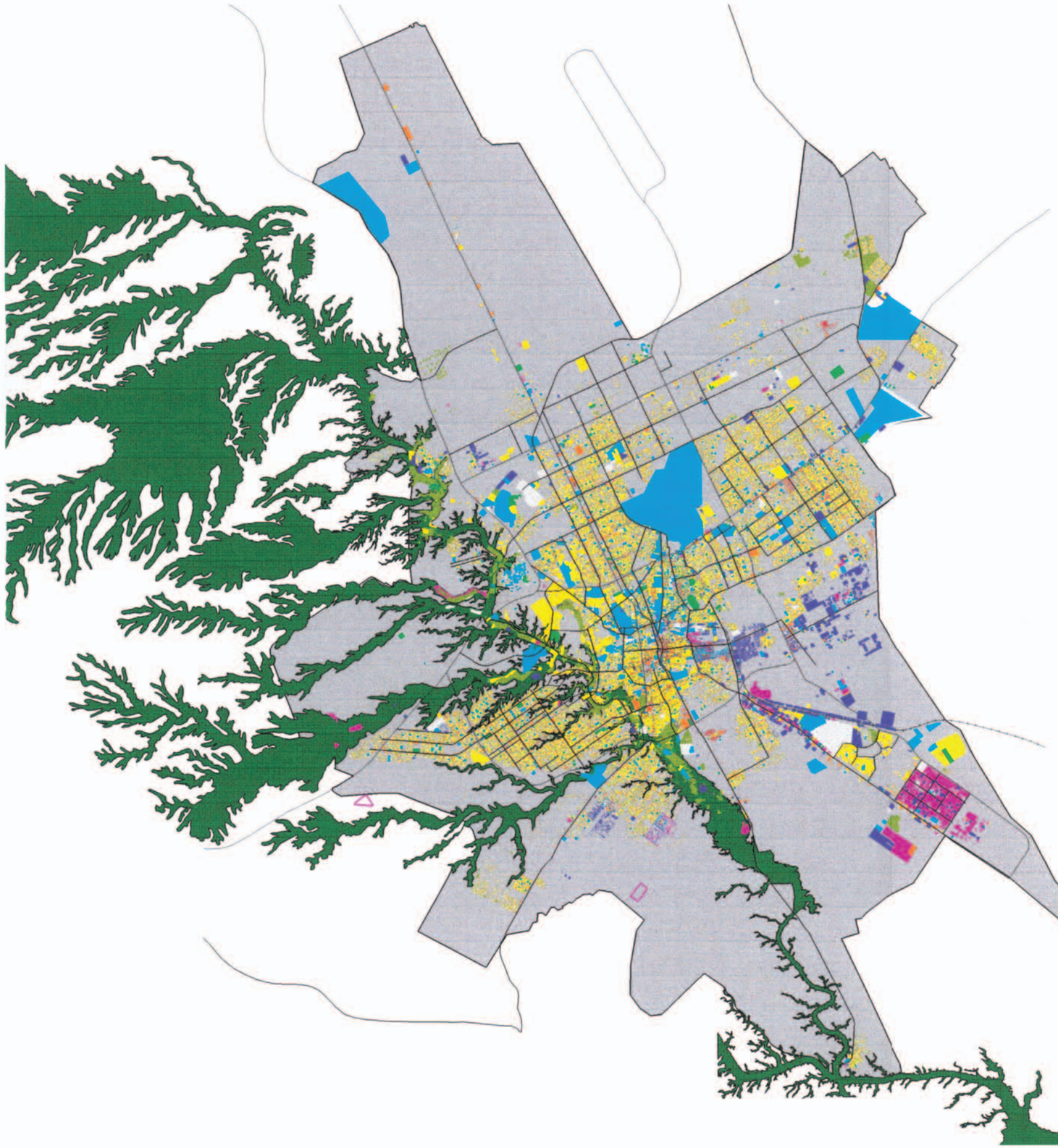

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض
HIGH COMMISSION FOR THE DEVELOPMENT OF ARRIYADH

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض
Metropolitan Development Strategy for Arriyadh (*MEDSTAR*)

- مناطق سكنية
- مناطق صناعية
- الحركة والنقل
- مناطق تجارية
- خدمات (لا تشمل المستودعات)
- مناطق مستودعات
- الموارد الثقافية
- انتاج الموارد
- اراضي غير مطورة داخل النطاق العمراني للمرحلة الثانية

استخدامات الاراضي في مدينة الرياض ١٤١٧

شمال
مكة

٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠

Data Source: مصادر المعلومات
Date: التاريخ

Figure 3 - 2 الشكل ٣ – ٢

٤ - التنمية الاقتصادية والمخطط الهيكلي

٤-١ الإطار الاستراتيجي

يصور النموذج الاقتصادي الموضح بالشكل (٤-١) توجيه التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بزيادة دخل المدينة والحد من تسربات دخلها وذلك عن طريق تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الميزة التنافسية لمدينة الرياض.

يشير النموذج الاقتصادي إلى أن الاقتصاد سيزدهر عندما يتم تحسين مجمل الأوضاع والظروف المكونة للبيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية. لذلك حدد النموذج عناصر أساسية تمثل:- نوعية وكفاءة القوى العاملة، وتوفير وتحسين كفاءة المرافق العامة، والرقي بأداء المؤسسات، والمحافظة والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية. حيث يؤكد النموذج على أن تحسين تلك العناصر من أهم عناصر جذب الاستثمار، والمحرك الرئيسي لتنويع القاعدة الاقتصادية، وذلك لتنويع مصادر دخل المدينة وزيادته والحد من تسرباته، وذلك عن طريق تطوير تلك القطاعات الاقتصادية التي تزيد من قيمة الصادرات إلى خارج منطقة الرياض وكذلك تلك القطاعات التي يمكن أن تحل محل الواردات وهذا يمكن تحقيقه فقط عندما يصبح اقتصاد مدينة الرياض تنافسياً. علماً بأن تنافسية اقتصاد المدينة ستتعزز في حالة تطوير المهارات والبنية التحتية لتلبية احتياجات شركات التصدير والإحلال محل الواردات إضافة إلى تغيير الهياكل التنظيمية.

الشكل (٤-١): أنموذج لاقتصاد الرياض

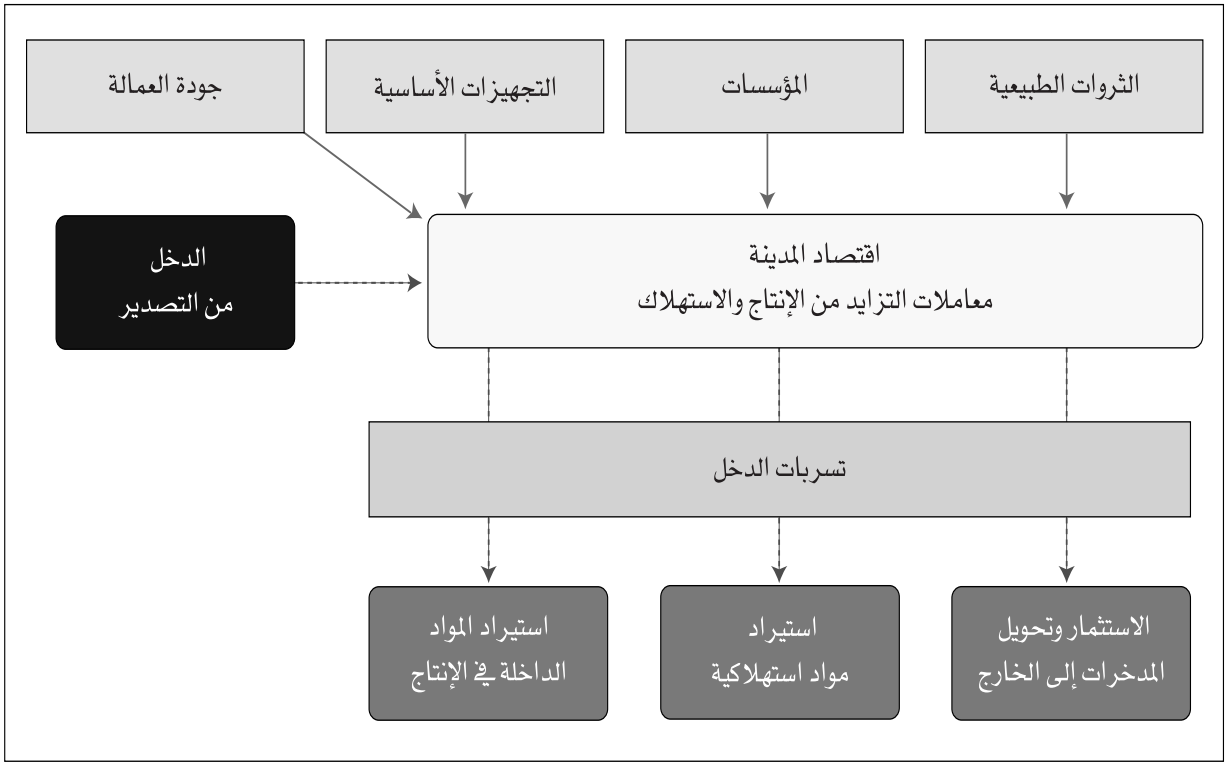

المصدر : ورقة عمل خاصة بالمخطط الاستراتيجي الشامل - التنمية الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٨

من المتوقع، عند تفعيل هذه الاستراتيجية، أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعاً، ويكون أقل اعتماداً على القطاع الحكومي، وبالتالي يقدم اقتصاداً أكثر قوة وتماسكاً ويوفر فرص للعمل تحقق التقدم والازدهار.

٤-٢ المتطلبات من الأراضي للأنشطة الاقتصادية

بناء على نموذج توقعات النمو السكاني والقوى العاملة وبناء على الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة والتي تعتمد أساساً على تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة، يمكننا تقديم إطار لوضع فرضيات التوظيف فقد تم وضع توقعات بخصوص المتطلبات من الأراضي اللازمة للأنشطة المرتبطة بالتوزيع السكاني والتي تولد الوظائف حيث حددت تلك التوقعات مساحة من الأراضي بحسب الاستعمالات الرئيسة لقطاعات المدينة المقترحة على فترات تمتد كل منها خمس سنوات بين عامي ١٤١٧ و١٤٤٢هـ وسنورد فيما يلي المبادئ التي استند إليها في تخصيص استعمالات الأراضي المقررة بحسب قطاع المدينة :

- تؤدي الأنماط الحالية لتنظيم استعمالات الأراضي والتطوير اللاحق لذلك إلى إيجاد عناصر هيكلية مهمة من المدينة لا يمكن تجاهلها فمعظم الأراضي الصناعية والأراضي المخصصة للمستودعات على سبيل المثال تقع جنوب المدينة ويعتبر المعروض من الأراضي للاستعمالات بتلك المناطق ملائمة لعدة سنوات قادمة.
- يلزم تخصيص مساحات من الأرض بكل قطاع من قطاعات المدينة لتلبي الاحتياجات المحلية المستقبلية للصناعة والمستودعات التي تخدم النمو والتطوير الجديد خصوصاً الصناعات المرتبطة بإنشاء مناطق جديدة بالمدينة وإنشاء المباني والأثاث واللوازم والتشجير وبناء عليه ستكون هناك مناطق صناعات خفيفة وصناعات خدمية بكل قطاع بالقرب من أماكن تواجد السكن والسكان الجدد .
- التوزيع المناسب الواسع النطاق للأنشطة والوظائف التي تخدم السكان مباشرة (تجارة التجزئة والتعليم والخدمات الصحية المحلية والخدمات الشخصية وخدمات الأعمال المحلية) بنسب تتوافق مع عدد سكان كل قطاع من قطاعات المدينة كما تم وضع كافة الخدمات العالية المستوى التي تخدم المناطق أو المدينة بكاملها في مراكز فرعية حضرية أو بمنطقة وسط المدينة .
- تتجه الأنشطة الحالية والجديدة إلى شغل مواقع كبيرة والاستمرار بتلك المواقع لفترات زمنية طويلة . ويرتبط تحديد تلك الأنشطة كثيراً مع توفر الأراضي المناسبة وبشكل محدود مع توزيع السكان. كذلك تم تحديد مواقع أخرى مستقبلية لمثل تلك الأنشطة والخدمات بالمناطق المفتوحة بالمدينة في شمال وشرق وجنوب المدينة كما يمكن وضع مراكز ترفيهية ومنتزهات ذات طابع خاص بتلك المناطق أيضاً علاوة على المراكز الفرعية الحضرية متى كان ذلك مناسباً .
- سيؤدي كل من كفاءة النقل العام والحصول على فرص التوظيف إلى تحقيق توزيع متوازن نسبياً للوظائف والسكان بالمدينة، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الاكتفاء الذاتي في الوظائف على أنه هدف مثالي (أي أن يعمل معظم الناس بالمناطق التي يعيشون بها) إلا أنه سيكون بالإمكان تحقيق ذلك فقط إلى درجة معينة.
- تعتبر المرافق الرئيسة مثل مطار الملك خالد الدولي ومحطات الطاقة وحي السفارات والمطار القديم تمثل مراكز اقتصادية ومراكز توظيف فعلية ولهذا يجب أن يؤخذ تطويرها في الحسبان .

يشار إلى أن جميع هذه العوامل تؤثر على توزيع الوظائف بكافة أنحاء المدينة. وتشير نتائج التوقعات، حسب قطاعات المدينة بالنسبة لعام ١٤٤٢هـ، إلى أن عدد سكان المدينة سيصل إلى ١٠,٥ مليون نسمة.

وهذه النتيجة هي حصيلة تقويم عدة بدائل مختلفة بدءً من نطاق توزيع الوظائف عالية التجمع تحت بديل المدينة المركزية الذي يقترح أن يكون أكثر من ٥٠٪ من الوظائف بالمدينة تتمركز بمنطقة وسط المدينة إلى نمط توزيع الفرص الوظيفية بشكل مبعثر كما في بديل مراكز النمو الذي يعتمد على اقتراح إقامة مجموعة من مراكز التوظيف الكبيرة المتنافسة بمساحة تعادل تقريباً مساحة منطقة الوسط.

- يوضح تحليل النقل بأن تشتت الوظائف سيكون أكثر قبولاً من تجمع وتمركز الوظائف في مكان واحد وذلك من حيث مدة التنقل وإدارة النقل.

يسعى المخطط الهيكلي إلى تحقيق نتائج متوازنة على المدى الذي يؤثر فيه تخصيص مساحات من الأراضي لإقامة مرافق وخدمات جديدة وتنمية الخدمات القائمة حالياً على التوزيع الفعلي للوظائف . ويحدث هذا التوازن بين الآتي :

- السكان والتوظيف بكل قطاع .
- السكان والتوظيف بين القطاعات .
- الزيادة السكانية والنمو الوظيفي مع مرور الوقت بكل قطاع .

إن مدينة الرياض بحاجة إلى إيجاد توازن معتدل بين السكان وتوزيع الوظائف، وذلك من أجل تحسين وضع المدينة ككيان حضري فعال، وسواء تم ذلك بالطريقة المقترحة أو بأي طرق أخرى، فإن تحسين المدينة مرهون بذلك المبدأ.

٥ - التوظيف والأنشطة الاقتصادية في المخطط الهيكلي

٥-١ مقدمة

لقد وضعت سياسات وخطط وبرامج مستقبلية يكون من شأنها إحداث تطور منهجي للهيكل الاقتصادي للمدينة، و كذلك تم تحديد خمس مسائل معينة لمخطط المدينة الهيكلي يجب تناولها في هذه الاستراتيجية، وهي :

- تحديد أنسب الصناعات والأنشطة الملائمة للمدينة مع التركيز على القطاعات ذات المهارات المهنية العالية.
- تحديد وتقويم كافة التصورات المكانية والتي سوف تحقق أفضل ارتباط بين المناطق السكنية وأماكن تمركز فرص التوظيف.
- تحديد المتطلبات المكانية للأنشطة المختلفة ومتطلبات تمركز الفرص الوظيفية.
- تحديد وتقويم مختلف التصورات الخاصة بالمرافق العامة وتحديد الأولويات والتنفيذ المرحلي للمرافق اللازمة لخدمة الصناعات وأماكن تمركز الأنشطة الجديدة.

وبالطبع لا يمكن تحديد الوضع المكاني لتوقعات التوظيف والمتطلبات من الأراضي إلا بصورة عامة، كما أن محاولة فرض تفاصيل مخطط دقيق لفترة تزيد على ٢٠ سنة من الآن لكل نشاط اقتصادي رئيسي لن يكون معقولاً أو ذا معنى، إلا أن ما يوضحه المخطط الهيكلي هو التطور المحتمل المستقبلي لاستعمالات الأراضي من النوع والمقياس المتوقع بوجه عام لكل جزء من أجزاء المدينة .

على ذلك، فإنه سيكون من الضروري تطوير المخطط الهيكلي، بمرور الزمن، عن طريق المخطط العام لتقسيم المناطق، مع المراجعة والمراقبة المستمرة للزيادة الفعلية في عدد الوظائف وتوزيعها على القطاعات، والطلب اللاحق على الأراضي وذلك لضمان وجود ملائمة كافية مع النمو والتغير الاقتصادي الفعلي.

إن قطاعات المدينة والأراضي التي سيتم تخصيصها بالمدينة للأنشطة المرتبطة بالتوظيف، هي فقط المناطق الرئيسية، نظراً لعدم إيضاح التفصيلات المحلية. وفيما يلي ملامح التنمية الاقتصادية الموضحة على المخطط :

٥-٢ ملامح التنمية الاقتصادية

٥-٢-١ المناطق الصناعية : تم اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة الصناعات التقليدية والصناعات الخفيفة ومرافق التخزين والتوزيع مع تخصيص الأراضي في جميع قطاعات المدينة لتعزيز التوزيع المتساوي للوظائف، وتقع تلك الأماكن على شبكة الطرق الرئيسية لتحقيق الوصول الفعال كما تم تخصيص مساحات كافية من الأراضي لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتوقعة وسيتم تخطيط تلك المناطق لضمان عملها بطريقة فاعلة مع توفير مناطق عازلة ملائمة إذا لزم الأمر، وذلك للفصل بين استعمالات الأراضي الغير متجانسة.

٥-٢-٢ **منطقة الصناعات العالية التقنية** : تم توفير مساحة من الأرض لإقامة منطقة صناعات عالية التقنية بمطار الملك خالد الدولي وذلك لكي توجد منطقة اقتصادية جديدة مصممة لاجتذاب الاستثمارات في الصناعات التصديرية الجديدة وصناعات إحلال الواردات وقد اقترح إقامة منطقة تجارة حرة مماثلة لمنطقة التجارة الحرة في جبل علي بمدينة دبي وذلك لإدخال فكرة التملك من قبل الأجانب. إن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى استغلال مورد رئيسي لم يستغل من قبل. ألا وهو مطار الملك خالد الدولي، مما يعني إيجاد بعد اقتصادي جديد وتحقيق اقتصاد أكثر توازناً.

٥-٢-٣ **المناطق المخصصة للأنشطة عند مداخل المدينة**: تم تحديد فرصتين لإقامة مناطق للأنشطة التجارية عند المداخل في شرق وغرب المدينة والهدف منهما استيعاب المشروعات التي تسعى إلى مواقع ذات أهمية كبيرة ووضعها مع الأنشطة المكملة لها فوق قطعة أرض مناسبة وفسيحة .

٥-٢-٤ **مراكز الأبحاث والتنمية** : تمثل الجامعات والمراكز التقنية الحالية عناصر مهمة من البنية التحتية الاقتصادية. فمن خلال هذه الجامعات والمراكز يمكن توفير فرص اقتصادية تتمثل في تقديم خدمات المعلومات والبحوث التسويقية والتقنية والاجتماعية وغيرها، للجهات والمؤسسات.

٥-٢-٥ **منطقة مركز الأعمال التجارية** : إن منطقة الوسط التجاري بأي مدينة كبيرة تمثل بؤرة النشاط التجاري والاقتصادي وتوفر قناة للتفاعل الاقتصادي مع العالم الخارجي ويتم التخطيط لجعل المنطقة المركزية للأعمال التجارية مكاناً فعالاً تتم فيه الأنشطة التجارية والاستثمارات .

٥-٢-٦ **المراكز الحضرية الفرعية**: يتم تصميم هذه المراكز لتكون مراكز للأنشطة التجارية في الاقتصاديات الإقليمية الفرعية للمدينة وسوف تستوعب هذه المراكز الأنشطة التي لا تحتاج إلى تواجدها بمنطقة مركز الأعمال التجارية. وستعمل هذه المراكز كنقاط توزيع للأنشطة الاقتصادية للمدينة، مما يعني توزع الطلب على النقل وتخفيف الازدحام بمنطقة الوسط التجاري. كما ستعمل على إيجاد نوع من التوازن في توزيع الفرص الوظيفية مما له أثره البالغ في إضفاء الصفة الاقتصادية على جميع أرجاء المدينة.

٥-٣ المحاور الرئيسية للأنشطة الاقتصادية :

تم تحديد مجموعة من المحاور التي تربط المراكز الفرعية الحضرية ومنطقة مركز الأعمال التجارية لتؤدي إلى تكامل شبكة الخدمات التجارية والخدمات العامة بالمدينة . كما تعزز الاختيار والمنافسة المتأصلة في الهيكلية التجارية للمدينة والتي تعتمد على مبدأ السوق وهذه المحاور هي عبارة عن تمركز لأنشطة تجارية متماثلة حول بعضها البعض بحيث تخدم هدفاً معيناً، وتقدم نوعاً متكاملاً من الخدمات والسلع، وهناك محاور رئيسية عامة يمكن أن توجد نوعاً من التمركز الاقتصادي.

٥-٣-١ **مراكز النقل** : يشكل مطار الملك خالد الدولي بوابة المدينة إلى العالم ولهذا تم الإقرار بأهميته الاقتصاد للمملكة، ويجب العمل على استغلاله بكفاءة، كمورد اقتصادي لمدينة الرياض، وجعله نقطة استقطاب ومنطقة جغرافية اقتصادية جديدة للمدينة . كما أن ربطه بخط سكة الحديد المؤدي إلى الساحل الشرقي والذي من المقترح ربطه بالساحل الغربي مما سيجعل من المطار مركز نقل إقليمي للمنطقة و سيعزز الميزة التنافسية للمدينة وسيكون أكثر أهمية من الناحية التجارية بمرور الوقت مع تطور اقتصاد السوق، وسيكون هذا مصحوباً بزيادة في الطلب على الشحن في حاويات والتي تلائم نقل سكة الحديد.

٥-٣-٢ **نقاط استقطاب الزوار (السياحة)** : تم تحديد قطع أراض كبيرة المساحة للأنشطة من هذا النوع تأخذ في الاعتبار أسواق المدينة والمملكة، وربما أسواق السياحة العالمية أيضاً، كما تم تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي للاستعمالات الترفيهية الفاعلة خصوصاً في الأجزاء الشمالية الشرقية والغربية والجنوبية الغربية من المدينة بالإضافة إلى المقومات البيئية الرئيسية مثل الكثبان الرملية ووادي حنيفة والجبال الجنوبية .

٥-٣-٣ تجارة التجزئة والهيكل التجاري للمدينة : ظهرت الأشرطة التجارية على امتداد الشوارع بعرض ٣٠م، ٦٠م، وذلك استجابة للشروط التي تضمنها المخططان الرئيسيان اللذان أعدتهما شركتا دوكسيادس وست إنترناشونال، وقد كانت نتيجة ذلك ظهور ساحات كبيرة طولية للأماكن المخصصة للأعمال التجارية، ولقد أوجد هذا الوضع مشاكل كثيرة على المستوى المحلي تشمل:

- رداءة مستويات سلامة حركة المرور مع وجود تعارض بين الوقوف وحركة المرور عبر شوارع المدينة .
- رداءة وسائل الراحة والمتعة وفقدان الأمان والسلامة بالنسبة للمشاة.
- توفر القليل من الفرص للرحلات المتعددة الأغراض .
- رداءة وسائل الراحة والمتعة للسكان خلف الشريط التجاري الواقع على الشوارع الرئيسية بسبب انبعاث الملوثات والضجيج وتخزين البضائع والنفايات .
- رداءة الوصول إلى العديد من المحلات التجارية والتي تقتصر على الواجهات الأمامية وبالتالي تخلق مصاعب لإدخال السلع وتخزين النفايات وإزالتها .

٥-٤ مستويات الخدمات المقترحة

يستند المخطط الهيكلي على التدرج الهرمي للخدمات داخل مناطق المدينة الحالية والحديثة التطوير. و ستكون منطقة وسط المدينة المركز المهيمن للخدمات عالية المستوى. ويقترح المخطط الهيكلي تدرجاً هرمياً من ٥ مستويات لمواقع الخدمات:

٥-٤-١ منطقة الوسط التجاري بمركز المدينة: ستصبح منطقة الوسط التجاري المركز المهيمن بالنسبة للتجارة والبيع بالتجزئة والأنشطة الثقافية والترفيهية بالنسبة لمدينة الرياض. وسوف تتداخل هذه المنطقة جزئياً مع منطقة وسط المدينة ، وفي هذه الحالة ستعطى الأولوية لتخطيط منطقة وسط المدينة.

٥-٤-٢ مراكز المدن الفرعية / مراكز المناطق: ستوفر مراكز المدن الفرعية تجارة للبيع بالتجزئة عالية المستوى واستعمالات تجارية وترفيهية وثقافية مع ما يتبع ذلك من الخدمات العامة. وسيخدم كل مركز من هذه المراكز حجماً سكانياً يصل إلى نحو مليون نسمة.

ومن الممكن أن تصبح وظيفة تلك المراكز البيع بالتجزئة وقد تصل مساحتها إلى ١٥٠ألف متر مربع. ويمكن إقامة المستشفيات العامة الرئيسة بمراكز الحواضر والمدن الفرعية وكذلك الحال بالنسبة للجامعات الكبرى.

٥-٤-٣ مراكز الأحياء : ستكون المراكز الإقليمية الفرعية / مراكز المناطق مدعومة بعدد من مراكز الأحياء الأصغر وتخدم بشكل رئيس وظائف البيع بالتجزئة. وستوفر تلك المراكز الفرصة لوضع الخدمات العامة الخاصة بالأحياء في مكان مشترك مثل المدارس الثانوية وخدمات الطوارئ والإسعاف. ولجعل هذه المراكز تخدم بشكل عملي فسوف يتم وضعها بحيث يسهل الوصول إليها من الطرق الشريانية الرئيسة ومحاور النقل العام المقترحة. وسيخدم كل مركز منها حجماً سكانياً يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف نسمة ويغطي مساحة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ هكتاراً.

٥-٤-٤ مراكز الحارات السكنية: ستوفر مراكز الأحياء الاحتياجات المحلية على مستوى الحارة السكنية، وقد تتمثل في مراكز أصغر يتم وضعها في قلب الحارة السكنية مع المسجد والمدرسة الابتدائية، أو يمكن أن تكون بمثابة شوارع تسوق محلية تمتد داخل الحارات، وهو ما سيتحدد على أساس المخططات الهيكلية المحلية.

يستند المخطط الهيكلي للمدينة إلى ثلاثة عناصر هي: منطقة مركز الأعمال التجارية والمراكز الفرعية الحضرية وأعصاب الأنشطة وفق لما سبق إيضاحه. إضافة لذلك أتيح المجال للاستعمالات التجارية ذات المستوى المحلي داخل الأحياء كما هو موضح في شكل (٥-١).

يوضح الشكل المباني القائمة على طول أجزاء من الطرق التي تأتي في الترتيب التالي بعد شبكات الطرق الرئيسية

ضمن النمط الشبكي ٢ كلم × ٢ كلم، وسيحدث هذا فقط ضمن إطار المخطط الهيكلي المحلي للمنطقة وسوف يسمح بإقامة محلات البيع بالتجزئة بالطريقة التقليدية على مستوى المدينة وعلى المستوى المحلي ، ولكن فقط على الطرق ذات الوظائف المرورية المناسبة، كما سيتم وضع الأنشطة التجارية للحارات السكنية داخل الحارات نفسها لتوفر احتياجات التسوق والخدمات المتنوعة.

الشكل (٥-١) : التعديل المقترح لهيكلية أنشطة تجارة التجزئة المحلية للمناطق السكنية

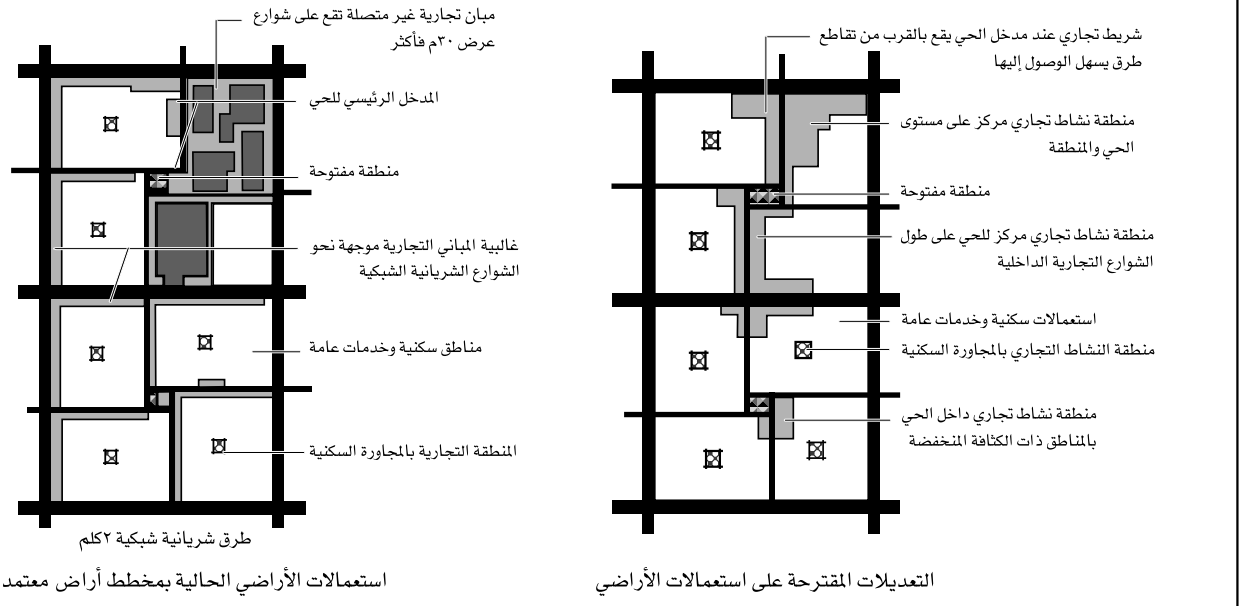

مخطط توضيحي لتعديل استعمالات الأراضي بمخطط أراض معتمد

تعتبر مواقع المراكز التجارية الداخلية الجديدة بالمدينة ذات أهمية بالغة، ويمكن توقع اقتراح إقامة تلك المشروعات في المستقبل القريب بحيث تتبع الاتجاه السائد بشكل واضح على نطاق العالم . ويشمل ذلك اتجاه إقامة مراكز تجارية كبيرة أي محلات بيع بالتجزئة تتجاوز في مساحتها أحياناً ١٥٠,٠٠٠ متر مربع من مساحات الأدوار ، وتوفر بيئة مكيفة بالكامل مع وجود مواقف كبيرة للسيارات . علماً بان خليط محلات البيع بالتجزئة يبرز بصورة ثابتة مخازن البيع بالتجزئة والمؤسسات المتماثلة كالبنوك والفنادق ، كما سيكون هناك تركيز ثابت على الناحية الترفيهية في الخدمات المقدمة .

وفي حالة وضع مثل تلك المشاريع خارج إطار مخطط فقد يكون لها تأثير رئيسي على الأنماط المحدودة لمحلات البيع بالتجزئة وقد تستحوذ على أهداف المخطط الهيكلي للمدينة بعدد من الطرق ، وليست أقل المشاكل هي التي يمكن أن تكون بمثابة إعادة توجيه تدفق حركة المرور إلى المناطق المزدحمة والصعوبات في خدمة تلك المناطق بالنقل العام .

إن المواقع المفضلة لهذه المباني ستكون في منطقة الأعمال التجارية والمراكز الفرعية الحضرية حيث يمكن أن تكون في وسط المناطق التي تخدمها وينطبق نفس المبدأ على المراكز الأصغر وهذه يجب أن تكون مواقعها في محاور النشاط التجاري أو في مجمعات ذات نشاط تجاري على مستوى المناطق أما السياسة الموصى باتباعها بالنسبة لتحديد مواقع المراكز التجارية المحلية الكبيرة فهي :

- أراض تجارية مساحتها أكبر من ٦٠,٠٠٠ م٢ : منطقة الأعمال التجارية أو المراكز الفرعية الحضرية .

- أراض تجارية مساحتها أكبر من ٢٥,٠٠٠ م٢ : محاور الأنشطة التجارية .
- أراض تجارية أخرى : مراكز المناطق الشريطية .

٦ - تقنية الحاسب الآلي وشكل المدينة

تستند استراتيجية التنمية الاقتصادية لمشروع المخطط الاستراتيجي الشامل إلى فحص متطلبات التوظيف المستقبلية للمدينة وقد ركزت على الإعداد المسبق اللازم لتلبية تلك المتطلبات ويعتمد مدى تحقيق تلك الاستراتيجية على دور القطاع الخاص في عملية التوظيف.

تشير الأبحاث التي أجراها فريق العمل بالمخطط الاستراتيجي إلى أن ترجمة الفرضيات الواردة بالمخطط إلى واقع يحدد شكل المدينة في المستقبل، أمر بالغ الصعوبة نظراً لما سينطوي عليه من مخاطر في هذا المجال. ولذا استلزم، عند مراجعة الاستراتيجية، مراعاة التغيرات التي قد تؤثر على التنمية في المستقبل، كما تم تحديد المجالات الرئيسية التي يجب معرفتها.

ومن بين تلك المجالات، اقتصاديات تقنية المعلومات، حيث تعد قضية حرجة لما تنطوي عليه من استبدال الأساليب التقليدية في التعامل، بأساليب تعتمد على الاتصال غير المباشر، وهذا بدوره يشكل عنصراً وسبباً للاستغناء عن بعض الأيدي العاملة، كما يشكل عبئاً آخر من حيث ما يتطلبه من رفع كفاءة ومستوى العاملين، أو تأهيل بعضهم.

ومن بين الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن معظم استخدامات التكنولوجيا جعلت العديد من المهام الروتينية المعتادة تتم آلياً كما قضت على الحاجة إلى الاتصال المباشر (مثلاً الصرف الإلكتروني)

وهناك استخدامات أخرى حيث اتجهت التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية بدون الحاجة إلى الإحلال محل الحركة الجسدية للناس أو البضائع (مثلاً مناولة الشحن بالمطارات) ، وكذلك أصبح التسوق الإلكتروني أمراً رائجاً. كما أن تقديم خدمة التعليم عبر الإنترنت أصبحت سوقاً رائجاً ويتوقع أن تستمر في النمو طرداً مع توسع استخدام الشبكة.

وحيث أن التوسع في استخدام التقنية سيؤثر سلباً على الشكل المستقبلي للمدينة وذلك في غياب التدخل للحد من هذه التقنية. فلربما ظهر، نتيجة التوسع في استخدام التقنية، الاستغناء عن القوى العاملة مما يكون له أثر بالغ في ظهور بطالة من نوع معين، كما أنه سيحد من أشكال النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية. إلا أن الأبحاث التي يتم إجراؤها بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشير إلى التحذير من المبالغة في ذكر تلك التأثيرات في استراتيجية التطوير الحضري. إذ أنه لا توجد أية إشارة إلى أن شكل المدينة له تأثير مباشر على معدل الاستفادة من تكنولوجيا الكمبيوتر والتنمية الاقتصادية المصاحبة له، ولهذا يجب أن يتحدد شكل المدينة من قبل الناس الذين يعيشون فيها على أساس الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يبنونها لمستقبلهم، لا على أساس استقدام التكنولوجيا.

وعلى الرغم من ذلك يضع الفصل الخاص بالمرافق العامة بهذا التقرير تأكيداً على الحاجة إلى رفع مستوى جميع نواحي البنية التحتية للاتصالات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات بمدينة الرياض وذلك للإفادة منها في تخفيف الضغط على بعض وسائل النقل.

إن إيجاد مدينة مزودة بشبكة سلكية يمثل برنامجاً ضرورياً لأية مدينة حديثة قادرة على التنافس، وسيعتمد اجتذاب الاستثمارات الخاصة الجديدة بشدة على نوعية المرافق العامة والأنظمة الخاصة بكافة أشكال الاتصالات ونقل المعلومات بما في ذلك الاتصالات الدولية الكاملة ويمثل إدخال الإنترنت مؤخراً لمدينة الرياض خطوة رئيسية تلقاها السكان ورجال الأعمال بحماس على حد سواء.

٧- برنامج للتنفيذ العاجل

٧-١ مناطق التنفيذ الرئيسية

فيما يلي عرض لبرنامج تنفيذي عاجل من الممكن أن يعزز القوة الاقتصادية لمدينة الرياض. ولقد تم تحديد القطاعات السبعة التالية على أساس أن لديها أهمية استراتيجية في بناء القاعدة التصديرية لمدينة الرياض، وهذا لا يعني ألا تستجيب المدينة لفرص أخرى عندما تظهر، وإنما يجب العمل على أن تكون الصناعات المستهدفة موضوع جهد تخطيطي وتسويقي خاص مع أخذ القوة التنافسية المحتملة للمدينة في الاعتبار.

٧-١-١ **تقنية المعلومات والاتصالات** : إن أي شركة اتصالات كبيرة، تسعى لبناء مركز عالمي حقيقي لها، تحتاج إلى الحصول على موطئ قدم استراتيجي بمنطقة الخليج أو الشرق الأوسط. وتعتبر المملكة العربية السعودية مكاناً منطقياً واستراتيجياً لهذه الصناعات ، كما أن مدينة الرياض بدورها هي الأنسب للعب هذا الدور حالياً.

٧-١-٢ **الصناعات العالية التقنية والأبحاث والتنمية** : يمكن اجتذاب صناعات عالية التقنية وعالية القيمة المضافة إلى مدينة الرياض وبأعداد كبيرة حيث إن مدينة الرياض تمتاز بعدة مزايا تنافسية. ومن هذه المزايا التنافسية ما يلي :

- القدرة على تطوير صناعي تجاري متكامل يمكن تركيزه في مطار الملك خالد الدولي.
- التركز الكبير للجامعات ومراكز الأبحاث بالرياض.
- إمكانية قيام سوق إقليمي كبير يسهل الوصول إليه من الرياض.

٧-١-٣ **تصدير خدمات التعليم** : يعد التعليم أحد الصادرات المهمة إقليمياً بالنسبة لاقتصاد مدينة الرياض حيث يأتي كثير من الطلاب من خارج المدينة للدراسة بجامعاتها وكلياتها الكثيرة ، وهذا يزيد دخل المدينة وخاصة من مصروفات متطلبات السكن والمعيشة والخدمات ، حيث تشكل دخلاً مهماً للمدينة، لذلك فإن الرقي بهذه الصناعة له أولوية كبيرة في سياسة التنمية الاقتصادية ، كما أن هنالك إمكانية توجيه الصادرات التعليمية إلى بلدان العالم الأخرى مع التركيز على دول الخليج والعالم الإسلامي بوجه خاص.

٧-١-٤ **الخدمات المالية**: إذا أخذنا في الاعتبار الثروة التراكمية للمملكة والحجم النسبي لاقتصادها فإنه يجب أن يلعب دوراً أكبر بهذه المنطقة مع كون الرياض تعمل كمركز مالي إقليمي رئيس ، إلا أن هذا الدور يبدو في الوقت الحاضر أقل تأثيراً بالنسبة للمراكز الإقليمية الأخرى، ولعله من الحكمة مراجعة القيود المفروضة على التراخيص للبنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

٧-١-٥ **السياحة الوطنية ودول مجلس التعاون والسياحة العالمية**: تتيح مدينة الرياض، بصفتها المركز الرئيسي للعالم العربي، فرصاً للسياحة والثقافية والتي يمكن أن تتحقق بشكل أكثر اكتمالاً عن طريق إيجاد سلطة سياحية للمدينة. وقد تكون الأسواق داخل المملكة وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي الهدف المقصود في المدى القريب ، بما في ذلك عقد المؤتمرات والندوات الدولية. وتمثل مبيعات السياحة، ضمن نطاق العالم الإسلامي، فرصة طويلة الأمد بالنسبة لمدينة الرياض، مع أنه سيكون بالإمكان تطوير بعض الأسواق المناسبة ، مثل الرحلات البرية والسياحة الثقافية في وقت مبكر.

٧-١-٦ **الصناعات الصحية** : تعد المرافق الصحية المختلفة والمتمركزة في مدينة الرياض على مستوى عال يكفي لاجتذاب المصروفات المتعلقة بالصحة والعلاج من الأقطار الأخرى المجاورة، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون بالإمكان تخفيض تدفق مصروفات السكان المحليين على الخدمات الصحية إلى الخارج.

ومن الأمور الضرورية في هذا المجال هو العمل من أجل الاستغلال الأمثل للتجهيزات الطبية المتوفرة في الوقت الحالي (مثل مجمع الملك فهد الطبي)، كما يجب التوسع في عملية تدريب الكوادر الطبية الوطنية.

٧-١-٧ **النقل:** يتوفر بمدينة الرياض واحد من أفضل المطارات تصميماً في العالم. و يتكامل تماما بشكل جيد مع موانئ البحر الأحمر والخليج العربي ، وباتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لتطوير واستغلال مطار الملك خالد الدولي بشكل فعال فإنه يمكن للرياض أن تقوم بدور رئيسي كمركز للتوزيع بالمنطقة .

٧-٢ إحلال الواردات:

في نفس الوقت الذي يتم فيه تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاع التصدير يجب تشجيع إحلال الواردات وتشمل الفرص الجديرة بالملاحظة بالنسبة لمدينة الرياض ما يلي: -

٧-٢-١ **الخدمات الترفيهية والترويحية المحلية:** يتسرب قسم كبير من الدخل ومعاملات الزيادة المصاحبة له من اقتصاد مدينة الرياض عندما يسافر السكان المحليين إلى خارج المدينة أيام العطل الأسبوعية والأعياد بحثا عن فرص ترفيهية. ومن الواضح فعلاً أن هنالك فرصً استثمارية وفيرة لإقامة المنتزهات والمنشآت الترفيهية للشباب.

٧-٢-٢ **الصناعة التقليدية:** يوجد سوق محلي مزدهر ينمو بسرعة ويمكن أن يخدم حوالي عشرة ملايين نسمة على مدى العقدين القادمين. وسوف يفتح هذا السوق مجالاً واسعاً لإقامة الصناعات التي تنتج منتجات تحل محل الواردات، حيث تشمل هذه الصناعات آلاتي :

- ❖ الصناعات الغذائية.
- ❖ المعادن والمنتجات المعدنية.
- ❖ السلع البيضاء.
- ❖ مواد البناء.
- ❖ صناعة الأثاث.

وإذا وضعنا في اعتبارنا الوضع الاستراتيجي للمملكة بمنطقة الخليج فربما يكون هناك مجال للأنشطة التجميعية على نطاق واسع، وصناعة أجزاء رئيسية من الآليات والمعدات الدفاعية.

٧-٢-٣ **الاحتفاظ بالمدخرات المحلية لإنعاش الاقتصاد المحلي:** أثمر الارتفاع السابق لأسعار النفط خلال التسعينات الهجرية عن طفرة اقتصادية استطاع من خلالها الكثير من المستثمرين والمؤسسات السعودية أن يحتفظوا بأرصدة نقدية كبيرة خارج البلاد، حيث تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن حجم تلك المدخرات تتراوح بين ٥٠٠ بليون إلى ٨٠٠ بليون دولار أمريكي. وإذا تم توجيه جزء بسيط من تلك المدخرات الموجودة خارج البلاد إلى الاستثمار في اقتصاد الرياض من خلال توافر فرص الاستثمار الجيدة فسوف يؤدي ذلك إلى حدوث نمو مهم لاقتصاد المدينة. فمن الملاحظ أن المدينة تعاني من تسرب كبير لرؤوس الأموال بسبب تحويلات العمالة الأجنبية العاملة في المدينة.

٧-٢-٤ **برنامج رعاية الأعمال الناشئة:** سيكون هذا بمثابة برنامج آخر يستند إلى المجتمع تقوم بموجبه الدولة بتمويل المراكز المحلية التي تتولى تقديم الخدمات وذلك لمساندة ودعم واحتضان الأعمال الناشئة حديثاً بالمنطقة. وستضم كل جهة من تلك المراكز مديراً وموظفاً مساعداً، بحيث تقدم هذه الخدمة من مكتب محلي صغير مجهز بالكامل بتقنية المعلومات، ومن الممكن أن يكون مدير الأعمال شخصية اجتماعية أو رجل أعمال متقاعد لديه الاستعداد للعمل لقاء راتب رسمي. وستقدم تلك المراكز للأعمال الناشئة حديثا الخدمات التالية على أساس عدم تلقي إعانات مقابل الخدمة :

- ❖ خدمات مسك الدفاتر.
- ❖ المشورة الأساسية حول المسائل القانونية والإجرائية المتعلقة بالعمل.
- ❖ المساعدة في إعداد خطط الأعمال.
- ❖ المساعدة في إعداد طلبات القروض.

- ❖ الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بإيجاد المباني والأراضي المناسبة.
- ❖ اختيار الموظفين.

وستكون هذه الخدمة مفتوحة لمؤسسات الأعمال ذات المصداقية و التي ظلت قيد التشغيل لأقل من ١٢ شهراً والتي تستخدم أقل من خمسة أشخاص.

٧-٢-٥ **شركات تشجير وتحسين المناطق المفتوحة:** سيتم تأسيس تلك الشركات بمجالس إدارة من المجتمع وسيتم تمويلها على أساس المناصفة عن طريق عقود عمل بين رجال أعمال محليين والدولة لإصلاح المناطق البيئية التي تدهورت حالتها وإعادة المواقع التراثية إلى سابق عهدها والقيام بالمراقبة البيئية. وستتم إدارة الشركات بطريقة مهنية وستوفر للشباب فرصة لتكوين مستقبلهم المهني ، حيث سيبدأ هؤلاء الشباب نشاطهم بتعلم المهارات اليدوية الأساسية، إلا أنهم سيتطورون وظيفياً عن طريق تولي الأدوار الإشرافية والإدارية.

هذا وستتم إدارة شركات تشجير وتحسين البيئة الصحراوية على أساس تعاوني بحيث يشترك الموظفون كافة في تحقيق هدف تطوير الأعمال ويشعرون بأن لديهم مستقبلاً مطمئناً. ومرة أخرى سيكون من المرغوب فيه أن تتقلد الشخصيات الاجتماعية أو رجال الأعمال المتقاعدين دوراً فاعلاً بتلك الشركات. هذا وعند الحاجة إلى شغل الوظائف الشاغرة بتلك الشركات أو الاستفادة من خدمات بعض الموردين فستعطى الأفضلية في التوظيف إلى خريجي دورات برامج تدريب المجتمع، بينما تعطى الأفضلية في قبول موردي الأعمال إلى تلك الشركات التي تمت رعايتها ضمن برنامج رعاية الأعمال الناشئة المشار إليه آنفاً.

وستتولى تلك الشركات في نهاية المطاف إحلال العمال السعوديين الشباب محل العمال الأجانب الذين يعملون حاليا في إدارة المنتزهات والمواقع التراثية.

٧-٣ زيادة الفعالية التنافسية

إذا أريد لمدينة الرياض زيادة الفرص المتاحة الموضحة أعلاه إلى أقصى حد ممكن فإنه يجب القيام بما يلي:

- ❖ توفير مرافق عامه ذات جودة عالية في مواعيدها المحددة.
- ❖ توفير قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية العالية.
- ❖ توفير الأطر الإدارية والتنظيمية الفاعلة التي يمكن أن تعمل ضمنها الأسواق.
- ❖ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحدثة بالمدينة.

إن عوامل مثل توصيل وإمدادات الكهرباء غير الكافية وكذلك النقص في إمدادات المياه وعدم اكتمال شبكات الصرف الصحي وشبكة الاتصالات غير المحدثة بالكامل ، كل ذلك يعيق بطبيعة الحال التنمية الاقتصادية من تطوير صناعي وتجاري بمدينة الرياض في الوقت الحاضر. وقد تم الإقرار ضمناً بهذه المشاكل في الخطة الخمسية السادسة لاقتصاد المملكة مع التأكيد الشديد على السياسات التي تقضي بأن يدفع المستخدم تكاليف تلك المرافق مع مشاركة أكبر للقطاع الخاص في توفير وإدارة المرافق العامة.

تتطلب عملية تطوير الأراضي إصلاحاً عاجلاً لضمان عدم السماح بتخطيط وتقسيم أية قطعة أرض بدون الدفع لقاء ربطها بشبكات المرافق العامة أو توسعة تلك الشبكات ، كما ينبغي فرض رسوم مالية عند الإبقاء على الأراضي الكبيرة بدون تطوير. وبوجه عام ينبغي جعل الجهات المسؤولة عن المرافق العامة تعمل على أساس تجاري مع تطبيق سياسة تحميل المستخدم التكاليف المترتبة على توفير تلك المرافق (وعمل تخفيضات معينة للمجموعات ذات الدخل المحدود) مما سيضمن قاعدة رأسمالية سليمة لتوفير المرافق العامة في المواعيد المحددة.

تشكل المهارات العالية والقدرات الفنية للقوى العاملة العامل الأهم في تحديد القوة التنافسية للمدينة في اقتصاد عالمي، حيث أن القدرة على الابتكار والتجديد وتحديد التكلفة الاقتصادية أمر مهم لاستمرارية الشركات والمؤسسات. وقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً لهذا الأمر لعدة سنوات ، حيث الاستثمارات الهائلة في منظومة الجامعات بالمملكة ، كما اتخذت الدولة، في الآونة الأخيرة، خطوات جادة لتقوية التركيز والاهتمام بالمعرفة والمهارات، حيث تم حديثا اعتماد إنشاء " معهد للأشخاص الموهوبين".

وهناك حاجة أيضاً إلى تنويع فرص التدريب خصوصاً بالنسبة للشباب ، وقد يشمل ذلك برامج لتدريب مجموعات المبتدئين وإقامة مراكز جامعية تطبيقية (Virtual campuses) وكذلك تأسيس ما يسمى الفيالق الخضراء (Green-Corps) وهي مؤسسات تعمل في مجال العمل الجماعي التطوعي مقابل حوافز معنوية، كالتدريب ومادية نوعاً ما، كما يجب إعطاء الأولوية لتحسين التدريب في استراتيجية إدارة الأعمال والمشروعات.

بما أن المملكة، بوجه عام والرياض بوجه خاص، ستتعرضان بصورة متزايدة للمنافسة العالمية، لذلك سوف تصبح كفاءة وشفافية التنظيمات الحكومية محددات اقتصادية مهمة . وعندما تتساوى الأشياء الأخرى فإن رأس المال سوف يلجأ إلى البلدان ذات السياسات الثابتة، وإلى المدن التي يمكن للمستثمر أن يستوعب سياسات التنمية والأنظمة.

هذا وتشمل الأولويات ضمن هذا الإطار تطوير سوق مالي لمدينة الرياض وتخفيف عبء الروتين الحكومي من خلال مراجعة وتغيير الأنظمة، وتأسيس وحدة مشاريع رئيسية لتوظيف الاستثمارات ومراجعة السياسات الصناعية التي ثبت أنها لا تشجع الاستثمار بالمملكة العربية السعودية ومن الضروري أيضاً تغيير الهياكل التنظيمية للقضاء على الازدواجية وتبسيط عملية الموافقة للمستثمرين .

يجب تطبيق إدارة بيئية حريصة تراعي حقوق ومصالح الأجيال القادمة، مع ضرورة تفهم الروابط القائمة بين اقتصاد المدينة وفاعليتها التنافسية. وهذا ليس مقصوراً على التكاليف الإضافية التي تفرض على الاقتصاد عن طريق التلوث وتدهور حالة الموارد الطبيعية ويتعداه إلى جوانب أخرى. فإذا تمت إدارة الملامح التراثية والمقومات التاريخية للمدينة على الوجه الصحيح فإن ذلك سيعطيها أيضاً ميزة تنافسية خصوصاً في مجال نمو السياحة الثقافية.

كذلك يلزم تنفيذ برنامج مكثف للتوعية والثقافة البيئية، حيث يحتاج هذا البرنامج إلى مساندة ببرنامج رئيس آخر لتعزيز البيئة السليمة بحيث يشمل المحافظة على وادي حنيفة وتحسين تصميم الشوارع وترميم وإصلاح المناطق التاريخية الرئيسة.

٧-٤ إيجاد الفرص الوظيفية:

سيكون مجموع القوى العاملة السعودية المحتملة (الفئة العمرية ما بين ١٦-٦٤ سنة) حوالي ٦,٦ مليون في عام ١٤٤٢ هـ ومن البديهي أن مجموع القوى العاملة الفعلي سيكون أقل من ذلك نظرا لأن بعض السكان لا يرغب في العمل. وحتى مع ذلك سيلزم توفير حوالي ٣,٣ مليون وظيفة إضافية ، إذا ما أريد توظيف السعوديين الذين يطلبون ذلك. وتستند تلك الأرقام إلى افتراض بان نسبة ٢٠٪ فقط من النساء السعوديات و٩٠٪ من السعوديين الذكور ممن هم في سن العمل سيبحثون عن وظائف.

إلا أن التغيير الجذري في نسبية إسهام النساء في القوى العاملة تعني الحاجة إلى إيجاد وظائف اكثر بكثير ، وربما يكون التحدي لتوظيف السعوديين أعظم إذا زاد عدد أولئك الذين يبحثون عن عمل عن الرقم المتوقع والبالغ نحو ٣٠٪ من المجموع المحتمل للقوى العاملة. كما ستعني الزيادة إلى ٤٠٪ قيام الحاجة إلى توفير أكثر من نصف مليون وظيفة أخرى للسعوديين.

كما يجب العمل على متابعة سياسات سعودة فرص العمل المتاحة حالياً والتي يشغلها العمال الأجانب كأمر ملح وعاجل، إلا

أن من الواضح أن تلك السياسات لن تكون كافية إلا إذا بدأ السعوديون في الانخراط في الوظائف التي لم ينخرطوا فيها حتى الآن، مثلا قطاع تجارة البيع بالتجزئة وفي أعمال الإنشاء والصناعة التقليدية .

والواقع أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لإيجاد نحو مائة ألف وظيفة كل سنة في قطاع الأعمال وليس القطاع الحكومي ، علماً بأن إيجاد العمل للسعوديين في قطاع الأعمال والتجارة لن يكون أمراً سهلاً. بل سوف يستلزم إجراء إصلاحات وتغييرات رئيسة في التعليم والتدريب وفي أسواق رأس المال (خصوصاً أسواق رأس المال للمشروعات التجارية) ونظم الأعمال والتجارة، وأساس العمل لدي الدولة، والعديد من الخصائص الأخرى للمشروعات الحالية، وبيئة العمل بالمدينة والمملكة.

إضافة إلى ذلك، لا بد أن نشير إلى وجود احتمال كبير لزيادة الطلب على العمل الوظيفي من قبل المرأة السعودية، حيث زيادة فرص التعليم والاتجاه نحو عولمة الاقتصاد. لذلك سوف يولد الطلب الوظيفي من قبل المرأة مزيداً من الضغط على العرض الوظيفي. ولهذا سيكون من الضروري وضع برامج محددة لإيجاد فرص وظيفية للمرأة. كما يلزم اتخاذ إجراء مبكر لتنفيذ هذا البرنامج على أن يحقق هذا البرنامج الخطوات التالية:

٧-٤-١ **برنامج الإعداد لشغل الوظائف:** تقترح الاستراتيجية وضع خطة تعمل على إيجاد مراكز تدريب تستند على المجتمع في تدريب الشباب واكتساب المهارات الأساسية وإعدادهم لشغل الوظائف المتاحة كتكملة لترتيبات التعليم المهني الحالية. ويجب دعم المجموعات الخيرية المحلية ومجالس الأعمال التجارية والمدارس بإعانات مالية خاصة من الحكومة لمساعدة الشباب السعودي الذي يسعى بجد للحصول على وظيفة.

وسيتم إنشاء تلك المراكز على أساس الحارات السكنية، حيث ستوفر التوجيه والتعليم والتدريب على المهارات الوظيفية مثل مهارات استخدام لوحة مفاتيح الحاسب الآلي والإلمام ببرامج الحاسب الآلي، وإدارة الأعمال، والجدولة، ومهارات تشغيل بدالة الهاتف، وخدمة الزبائن، وأعمال مسك الدفاتر الأساسية. وسيكون التركيز على التطبيق العملي بدلاً من النظري والتحليلات الأكاديمية الأخرى. كما سيتم اختيار المشاركين ذاتياً أو إحالتهم إلى مراكز التوظيف من المدارس ومؤسسات التأهيل الأخرى. وسوف تستغرق الدورات التدريبية حتى شهرين استناداً إلى الوظائف المستهدفة. وسوف يتلقى المتخرجون من دورات ذلك البرنامج المشورة والمساعدة المستمرة في تحديد مواقع الفرص الوظيفية والاستعداد للمقابلات الشخصية وعمليات الاختيار الأخرى.

٧-٤-٢ **حوافز السعودة:** يمكن للهيئة العليا أن ترعى برنامجا تحفيزياً للشركات والجهات التي تزيد من نسبة السعوديين العاملين لديها. ومن الممكن أن يستند البرنامج إلى نظام مكافآت مع إعطاء شهادات التقدير العام والإشادة للشركات التي تحقق أعلى معدلات التغيير كل سنة. ويمكن إدارة البرنامج بالاشتراك مع الغرفة التجارية الصناعية ، ويمكن إعطاء تأكيد متزايد مع الاهتمام أكثر بمنح شهادات التقدير والمكافآت إلى الشركات التي تقوم بتوظيف الأشخاص حديثي التخرج من المدارس والجامعات.

٧-٤-٣ **برامج تدريب النساء:** ما دام أن النساء قد يشاركن في نواحي كافة البرامج السالفة الذكر ويشكلن جزء من القوى العاملة فإنه لابد من تطوير برامج تدريب وتعليم مهني للنساء يمكن أن تشمل ما يلي:

- خدمات البيع بالتجزئة : زيادة تطوير محلات التجزئة وإنشاء مراكز خاصة تديرها وتعمل بها وتتعامل معها النساء فقط.
- الصرافة : الرقي بتطوير المرافق المصرفية الخاصة بالنساء فقط .
- العمل في البيت بعيداً عن مكان العمل الفعلي : وضع برامج دعم للنساء اللواتي يرغبن في العمل من منازلهن.
- إقامة مراكز عمل للشركات النسائية فقط.

- التعليم : تعزيز دور المرأة في الخدمات التعليمية.
- الصحة : تعزيز دور المرأة في الخدمات الصحية.

هذا ويمكن للهيئة العليا أن تدعم وتشجع وضع تلك البرامج مع دعم من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة ومن مؤسسات القطاع الخاص المشاركة في تخطيط مستقبل اقتصاد مدينة الرياض .

٨- سياسات التنمية الاقتصادية

الهدف: تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة بمدينة الرياض باستخدام مكانة المدينة ومزاياها التنافسية لتعزيز دورها كمركز مالي وتجاري عالمي.

٨-١ اقتصاد أكثر تنوعاً

خلفية : يعتمد اقتصاد مدينة الرياض اعتمادا كبيرا على القطاع الحكومي حيث يشكل أكثر من ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة وحوالي ٣٧٪ من إجمالي التوظيف. لذلك فان تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة هي غاية ملحة لزيادة وتنويع مصادر دخل المدينة، حيث تؤكد وتحث السياسات الوطنية على مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وحيث أن استثمارات القطاع الخاص هي إحدى الآليات الفاعلة في تنويع القاعدة الاقتصادية كما أن مدينة الرياض تعتمد على قاعدة اقتصادية وسوق كبير يعتبر أحد مقومات نجاح التنويع الاقتصادي و يمكن القطاع الخاص في مدينة الرياض أن يضطلع بدور أكثر فاعلية يقلل من اعتماد المدينة على القطاع الحكومي.

الغاية الأولى: تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة من خلال تكامل الاستثمارات الحكومية مع استثمارات القطاع الخاص.

مؤشرات الأداء:

- ❖ عدد المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص.
- ❖ النسبة المئوية للعاملين السعوديين لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

الغاية الثانية : اجتذاب صناعات متقدمة تتوافق مع إمكانيات واحتياجات المدينة.

مؤشرات الأداء:

- ❖ زيادة الاستثمارات الصناعية الجديدة وتدفق راس المال إلى المدينة.
- ❖ إيرادات الصادرات الناتجة من الاستثمارات الصناعية الجديدة.

الغاية الثالثة : زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالمدينة.

مؤشرات الأداء:

- ❖ معدل تشكيل المشروعات الخاصة الجديدة.
- ❖ حجم الاستثمارات الرأسمالية من القطاع الخاص.

السياسة تنص سياسة الهيئة العليا على :	الإجراءات	فترة التنفيذ/ وضع الإجراء حاليا	الجهة المسؤولة
١-١ : تحديد الصناعات والأسواق التي ستولد دخلا جديدا من مبيعات الصادرات وإحلال الواردات واستثمار المدخرات في الاقتصاد المحلي.	١- وضع برنامج لدراسة وتحليل المتطلبات المكانية للشركات واحتياجاتها الاستثمارية التي تحتاجها المدينة لمواءمة القطاعات التالية : ❖ الصناعة عالية التقنية ❖ الصناعة العامة/التقليدية ❖ تقنية المعلومات والاتصالات ❖ الخدمات المالية ❖ تجميع المنتجات ❖ الخدمات الصحية ❖ الخدمات التعليمية ❖ الخدمات الترفيهية والترويحية ❖ السياحة والسفر ❖ الخدمات البيئية ❖ خدمات النقل	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة التخطيط وزارة الصناعة والكهرباء وزارة التجارة
١-٢ : تشجيع تصدير الأعمال والخدمات بالقطاعات التالية وتسهيل تطويرها. ❖ الصناعة عالية التقنية ❖ الصناعة العامة/التقليدية ❖ تقنية المعلومات والاتصالات ❖ الخدمات المالية ❖ تجميع المنتجات ❖ الخدمات الصحية ❖ الخدمات التعليمية ❖ الخدمات الترفيهية والترويحية ❖ السياحة والسفر ❖ الخدمات البيئية ❖ خدمات النقل	١- إنشاء مجالس للصناعات المترابطة بالنسبة لتلك القطاعات وإعداد خطط تطويرية تتناسب مع الفرص والمعوقات المحددة التي تواجه كل صناعة منها	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة التخطيط وزارة الصناعة
	٢- تأسيس «وحدة مشروعات رئيسة » لتعزيز وتشجيع اجتذاب الاستثمار بهذه الصناعات ، علاوة على التسويق العام للمدينة	طويلة / إجراء جديد	وزارة الصناعة والكهرباء الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية
	٣- التخطيط لتنمية صناعية وتجارية متنوعة جديدة لمنطقة مطار الملك خالد الدولي، و قيام الجهات المسؤولة عن المطار بتوفير الأراضي والمباني والتجهيزات الأساسية اللازمة للأنشطة الجديدة.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة الدفاع الرئاسة العامة للطيران المدني الغرفة التجارية الصناعية
	٤- تسهيل تطوير الصناعات التقنية العالية بمطار الملك الخالد الدولي. مع العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة ترتبط باستراتيجيات تطوير الصناعة بالنسبة للقطاعات التي تشملها هذه السياسة.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة الدفاع/المؤسسة العامة للطيران المدني الغرفة التجارية الصناعية وزارة الصناعة والكهرباء

	٥- تنفيذ مشروعات مشتركة بين المستثمرين وملاك الأراضي في المناطق الصناعية بالمحورين الغربي والشرقي عند مداخل المدينة لتطوير مناطق صناعية وتجارية عالية الجودة تدعم دخل المدينة.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة الصناعة والكهرباء الأمانة
	٦- تشجيع إنشاء وحدات بحوث ودراسات تعمل على أساس تجاري بكافة المؤسسات البحثية والكليات الفنية ، على الأسس التالية: ❖ إعداد برنامج أبحاث معين في تقنية البيئية الصحراوية ونظم الإدارة ❖ إعداد أبحاث عامة في جميع المجالات	قصيرة/ إجراء مطبق جزئيا	الهيئة العليا مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الجامعات
٣-١: تشجيع الأعمال والخدمات التجارية خصوصا في قطاع الصناعات التقليدية لتعزيز إحلال الواردات.	١- إنشاء «مكتب تنسيق التكامل الصناعي» ليتولى إدارة معارض تجارية تتيح بموجبها للمنتجين المحليين فرصة الالتقاء وتقديم منتجاتهم للحصول على التكامل التصنيعي بينهم	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة الصناعة والكهرباء
	٢- استخدام برامج التوازن الاقتصادي والصفقات المماثلة المرتبطة بمشتريات المعدات الرئيسة من البلدان الأجنبية (مثل طائرات بوينغ) و ذلك ❖ لاجتذاب الأعمال الجديدة والصناعات وموردي المواد والخدمات إلى المدينة ❖ عمل برنامج لتعريف القطاع الخاص بالفرص الجديدة في هذه الصناعات عن طريق مكتب تنسيق التكامل الصناعي	التنفيذ جار / إجراء مطبقٌ جزئيا	الهيئة العليا وزارة الدفاع الغرفة التجارية والصناعية وزارة الصناعة والكهرباء
	٣- تنفيذ حملة طويلة الأجل لتشجيع شراء واستعمال المنتجات والخدمات المحلية.	طويلة / إجراء مطبق	الهيئة العليا الغرفة التجارية والصناعية وزارة الصناعة والكهرباء
٤-١ : تشجيع استثمار المدخرات المحلية في اقتصاد الرياض .	١- الاستمرار في عمل حقائب الفرص الاستثمارية المتكاملة عن طريق سياسات التنمية الصناعية وتسويقها لكبار المستثمرين السعوديين عن طريق وحدة المشروعات الرئيسة المقترحة.	طويلة / إجراء مطبق	وحدة المشروعات الرئيسة (سيتم تأسيسها) الغرفة التجارية الصناعية الهيئة العليا
	٢- وضع برنامج لدراسة الاستثمارات في المشاريع الصغيرة وأسواق توظيف رؤوس الأموال المخاطرة (Venture Capital Market) وذلك لتحديد معوقات الاستثمار والفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد المحلي وخاصة المشاريع الصغيرة.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة التخطيط وزارة الصناعة والكهرباء وزارة التجارة وزارة المالية
	٣- وضع برنامج مشترك مع الغرفة التجارية لإدارة برامج استثمارات سعودية منتظمة.	قصيرة / إجراء جديد	وحدة المشروعات الرئيسة الغرفة التجارية الصناعية
	٤- وضع نظام المستندات المالية لتمويل المرافق العامة مع عائدات متغيرة مضمونة من قبل الدولة لاستثمارها في توفير المرافق العامة.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية مؤسسة النقد البنوك والمؤسسات المالية الجهات المسؤولة عن التجهيزات الأساسية

	٥- مراجعة أنظمة ولوائح الإقامة بالنسبة لعائلات العمال الأجانب الذين يعملون لفترات طويلة بالرياض .	قصيرة / إجراء جديد	وزارة الداخلية
	٦- دراسة جدوى السماح لغير السعوديين بالاستثمار في المتلكات العقارية والأعمال بالرياض .	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة الداخلية الغرفة التجارية الصناعية
	٧- دراسة جدوى وضع برنامج تطوعي لموظفي القطاع العام يتم بموجبه دفع مستحقات الموظف لمدة مستقبلية محددة مقابل انتقاله من القطاع العام و إقامة مشاريع وأعمال خاصة بهم بما في ذلك دعم برامج رعاية ومساعدة الشركات الناشئة لتنفيذ مشروعاتها .	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مصلحة المعاشات والتقاعد
٥- ١ :تشجيع وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية	١- تحويل كافة الجهات المسؤولة عن المرافق العامة إلى مؤسسات تعمل على أساس تجاري ودراسة فوائد دمج أو خصخصة تلك الجهات فيما بعد.	قصيرة / إجراء جديد	مصلحة المياة والصرف الصحي شركة الكهرباء أمانة مدينة الرياض وزارات مختلفة ذات علاقة بالمرافق والخدمات العامة
	٢- إدخال نظام تحميل المستخدم التكاليف الكاملة بالنسبة لكافة المرافق العامة على أساس معيارين رئيسين أثنين هما : - تطبيق مرحلي للنظام - منح السكان محدودي الدخل تعويضات أو إعانات مباشرة.	طويلة / إجراء جديد	الجهات المسؤولة عن المرافق والخدمات العامة
	٣- القيام بمشروعات نموذجية لتوفير المرافق العامة بالمناطق التي تعاني من عجز، عن طريق برامج تطويرية ينفذها القطاع الخاص مثل برنامج البناء والامتلاك والتشغيل (BOO) أو برنامج البناء والامتلاك والتشغيل وتحويل الملكية إلى الدولة (BOOT)، على سبيل المثال: - منطقة أراضي المنح في لبن	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا الجهات المسؤولة عن المرافق العامة أمانة مدينة الرياض وزارة المالية
	٤- تأسيس شركة لتشجير وتحسين البيئة الصحراوية والمناطق المفتوحة (يتم تمويلها من قبل رجال الأعمال وعقود يتم إبرامها بين رجال الأعمال المحليين والدولة) بهدف إصلاح المناطق البيئية المتدهورة واستعادة المواقع التراثية و استثمارها وتنفيذ سياسات المناطق المفتوحة على أن يتدرب الموظفون على رأس العمل بتلك الشركة.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة التجارة أمانة مدينة الرياض
٦-١ : توسعة قطاعات الخدمات الاقتصادية لتلبية احتياجات الأعداد المتنامية من السكان مثل : - الخدمات الترفيهية والترويحية - تجارة البيع بالتجزئة - السياحة	١- إعداد خطة ترفيهية مفصلة للمدينة تحدد بوضوح فرص الاستثمار المتاحة في مجال الخدمات الترفيهية للشباب والمجالات الترويحية الأخرى على أن يتبعها برنامج لترويج تلك الفرص وزيادة مساهمة السعوديين وذلك من خلال وحدة المشروعات الرئيسة .	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية وزارة التجارة وحدة المشروعات الرئيسية

	٢- تعزيز تطوير قطاع السياحة الاقتصادي عن طريق الآتي : ❖إصلاح و/ أو تطوير مناطق الجذب السياحي الرئيسية، مثل الدرعية القديمة، ووادي حنيفة والمنطقة السكنية التاريخية وسط المدينة وقصر المصمك والأسواق. ❖ إصدار المزيد من التأشيرات السياحية . ❖ تطوير نظام المسار السريع في مكاتب الجمارك والهجرة بمطار الملك خالد الدولي. ❖توفير حوافز للتنمية تعطى للقائمين على تشغيل السياحة الصحراوية وغيرهم ممن يوفرون التجهيزات الأساسية للسياحة . ❖وضع استراتيجية تسويقية لتعزيز السياحة وطنيا وخليجيا وإقليميا وعالميا . ❖تطوير تصميم الطابع البصري للشوارع بالمدينة بحيث تكون مريحة وممتعة. مع التركيز على الخدمات التي يستفيد منها السياح والسكان. ❖ تطوير إمكانيات المدينة لعقد المؤتمرات والمعارض الدولية. ❖دعم تطوير تجارة البيع بالتجزئة رفيعة المستوى.	قصيرة / إجراء مطبق	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض . الغرفة التجارية والصناعية أمانة مدينة الرياض وزارة الداخلية/ جوازات منطقة الرياض أمارة المنطقة وزارة الزراعة وحدة المشروعات الرئيسية

٨-٢ اقتصاد اكثر تنافسية_

خلفية : يتطلب تطوير واستقطاب الأنشطة الاقتصادية وجود ميزة تنافسية تيسر وتساند متطلبات الأعمال، حيث تعاني مدينة الرياض من نقص في المرافق العامة وتدني مستوى كفاءتها وخاصة في شبكة الاتصالات والكهرباء و الصرف الصحي. لذلك يجب العمل على توفير المرافق العامة ورفع مستوى أدائها ، كذلك تطوير مهارات القوى العاملة السعودية، وتطوير الأنظمة وشفافيتها ووضوح السياسات مما يجعل مدينة الرياض قادرة على التنافس عالميا في استقطاب المشاريع والأعمال الاقتصادية.

الغاية الرابعة : التطوير المستمر للأنشطة الاقتصادية والخدمات المساندة لتنمية اقتصادية تمكّن مدينة الرياض من المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية

مؤشرات الأداء :

- ❖ مستوى مبيعات الصادرات ومساهمات الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ النسبة المئوية للعمال السعوديين الموظفين في قطاع التصدير.

خلفية : تتوفر في مدينة الرياض قاعدة اقتصادية من المرافق التعليمية والصحية والتي يمكن الرقي بنوعية خدماتها بحيث تُكون قاعدة اقتصادية يمكن من خلالها زيادة دخل المدينة وتلبية متطلبات السوق المحلية، بحيث تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

الغاية الخامسة : التطوير المستمر للخدمات التعليمية والصحية المتخصصة

مؤشرات الأداء :

- مستوى كفاءة الخدمات الصحية ومؤشرات الطلب عليها من خارج المدينة ومن خارج المملكة
- مواكبة مخرجات القطاع التعليمي والتدريب لمتطلبات سوق العمل
- النسبة المئوية للعمال السعوديين الذين يعملون في قطاعي التعليم والصحة

الدخل من صادرات الخدمات التعليمية والصحية

السياسة تنص سياسة الهيئة العليا على :	الإجراءات	فترة التنفيذ/ وضع الإجراء حاليا	الجهة المسؤولة
١-٧ : تزويد مدينة الرياض بالمرافق العامة في الأوقات المحددة وبصورة فاعلة وبأسعار تنافسية	١- وضع برنامج لتحويل كافة الجهات المسؤولة عن توفير المرافق العامة بالرياض إلى قطاعات تعمل على أسس تجارية أو شركات تجارية عامة، حيث أن تلك الجهات لا تعمل بالفعل على أساس تجاري ومحاسبي	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية أمانة مدينة الرياض الجهات المسؤولة عن المرافق العامة
	٢- اشتراط توفير متطلبات المرافق العامة قبل تخطيط وبيع أو منح الأراضي لتطويرها.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا أمانة مدينة الرياض
	٣- تطبيق سياسة التنمية المرحلية، بحيث يتم استرداد التكاليف المترتبة على أي تطوير يتم خارج هذه المراحل. و يتعين على المطورين تسديد التكاليف الإضافية لتوصيل وتمديد المرافق العامة وذلك ضمن ترتيبات أسعار عادلة.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا أمانة مدينة الرياض
	٤- فرض رسوم على " احتجاز الأراضي الاستثمارية و المخصصة للمضاربات التجارية بدون تطوير" وخاصة على الأراضي المزودة بالمرافق العامة وغير المطورة بالكامل.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا الأمانة
١-٨: حماية الموارد الطبيعية وتعزيز تراث المدينة وتطويره لفائدة السكان واجتذاب السياحة .	١- دراسة وتخطيط وتطوير ممر تراثي يربط محمية وادي حنيفة بمدينة الدرعية القديمة ووسط مدينة الرياض القديمة.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا الأمانة إدارة الآثار والمتاحف
١-٩: مراجعة التشريعات ونظام المؤسسات المالية لضمان أن الاقتصاد يعمل على أساس تنافسي عالمي.	١- مراجعة الهياكل التنظيمية الإدارية للمدينة على أساس نموذج المشتري للخدمة والمقدم لها.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية الأمانة الجهات المسؤولة عن المرافق والخدمات العامة
	٢- القيام بعملية مراجعة لكافة الأنظمة مع تحديد المتطلبات النهائية للأنظمة الحالية (والتي تتطلب تحليل المنفعة والتكلفة لكافة الأنظمة الجديدة) لتحديد وإزالة الحواجز النظامية التي تعيق : ❖ دعم مؤسسات التمويل المحلية للشركات الجديدة . ❖ ملكية الأراضي والشركات من قبل جهات أجنبية. ❖ العوائق التي تمنع تطوير الصناعات الحديثة	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية والاقتصاد الوطني مؤسسة النقد أمانة مدينة الرياض وزارة الداخلية

	٣- دراسة إنشاء سوق مالية تتناسب مع المبادئ الإسلامية لتوفير موارد جديدة من الأموال اللازمة للمشاريع الناشئة حديثاً عن طريق شركات توظيف رؤوس الأموال الأجنبية باستخدام العلاقات والروابط التجارية للمدينة مع الدول الأخرى .	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية مؤسسة النقد الغرفة التجارية الصناعية
	٤- تطوير مصادر جديدة لتوفير المبالغ اللازمة لتمويل التنمية الحضرية خاصة بالنسبة لتوفير الإسكان والمرافق و الخدمات العامة.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة المالية والاقتصاد الوطني البنوك
١٠-١ : تطوير الخدمات التعليمية والصحية المتخصصة وتسويقها عالميا	١- إحصاء شامل للخدمات التعليمية المتخصصة الموجودة في مدينة الرياض	قصيرة / إجراء جديد	وزارة المعارف وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة لتعليم والتدريب المهني وكالة تعليم البنات
	٢- تطوير برامج تعليمية تتناسب مع احتياجات ومتطلبات دول مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية	طويل / إجراء جديد	وزارة المعارف، تعليم البنات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الغرفة التجارية
	٣- تطوير خطط تسويقية عالمية لرقي بالدراسات الجامعية والكليات المتخصصة خاصة لدول مجلس التعاون والبلدان العربية والإسلامية	طويل / إجراء جديد	وزارة التعليم العالي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الجامعات
	٤- إحصاء شامل للخدمات الصحية المتخصصة الموجودة في مدينة الرياض	قصير / إجراء جديد	وزارة الصحة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
	٥- إعداد برنامج لتطوير وتسويق الخدمات الصحية في مدينة الرياض لتصبح على مستوى تنافسي عالميا		وزارة الصحة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الغرفة التجارية
	٦- تطوير خطط تسويقية عالمية للرقي بالخدمات الصحية المتخصصة خاصة لدول مجلس التعاون والبلدان العربية والإسلامية	طويل / إجراء جديد	وزارة الصحة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الغرفة التجارية

٨-٣ توظيف السعوديين

خلفية : إن التحدي المستقبلي لاقتصاد المدينة يتمثل في إيجاد الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية الشابة حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن عدد الوظائف المطلوبة لتوظيف السعوديين الباحثين عن عمل يتراوح ما بين ٢,٨ – ٣,٢ مليون وظيفة على مدى السنوات الخمسة والعشرين سنة القادمة. حيث يمثل هذا نمو سريع جداً في الطلب على الوظائف من الشباب السعودي، وفي المقابل هناك نسبة من العمالة غير السعودية تشغل حيزاً من الوظائف يمكن سعودتها حيث أن الوضع الراهن يتطلب إيجاد فرص عمل لسد حاجة الشباب في سوق العمل.

الغاية السادسة : تشجيع توظيف القوى العاملة السعودية الراغبة في العمل عن طريق توفير التعليم و التدريب المناسب الذي يتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية لتلبية الطلب المتوقع للقوى العاملة السعودية المؤهلة.

مؤشرات الأداء :

- حصة السكان ممن هم في سن العمل من الوظائف.
- حصة النساء السعوديات اللواتي في سن العمل من الوظائف.
- معدلات سعودة الوظائف حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

خلفية : تحتاج المؤسسات التعليمية والتدريبية إلي إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية والتطور المستمر لكي يواكب ويتناسب مع متطلبات سوق العمل المتجددة للمهارات الشبابية المدربة في جميع المجالات سواء الإدارية أو الفنية .

الغاية السابعة : تطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات التعليمية والتدريبية لتلبية الطلب على القوة العاملة السعودية المؤهلة

مؤشرات الأداء :

- عدد الأماكن المتوافرة للسعوديين في مرحلة التعليم بعد الثانوي ومؤسسات التدريب .
- النسبة المئوية للعاملين السعوديين ممن لديهم مؤهلات تعليمية بعد المرحلة الثانوية .
- عدد دورات التدريب المهني المتوافرة خصوصا في القطاعات الخدمية من الاقتصاد وكذلك الدورات المتوافرة للنساء.
- معدلات توظيف السعوديين في سوق العمل وخاصة المخرجات الفنية والتقنية .

السياسة تنص سياسة الهيئة على:	الإجراءات	فترة التنفيذ / وضع الإجراء حالياً	الجهة المسؤولة
١١-١ : تطوير القوى العاملة السعودية بحيث تكون قادرة على التنافس عالميا.	١- تشجيع الجهات المعنية لوضع برنامج يحث الشركات والمصانع والمؤسسات التجارية على الاستثمار في تدريب الموظفين	على المدى الطويل / إجراء مطور	الهيئة العليا وزارة التخطيط وزارة التجارة الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات التعليمية والمهنية مجلس القوى العاملة الغرفة التجارية
	٢- تطوير وتعزيز برنامج تعليمي للسعوديين يسمح لهم بالعمل في الخارج مع منظمات تعمل في نفس مجالات تخصصهم وذلك على أساس الرواتب التي يدفعها لهم صاحب العمل السعودي مضافا إليها رسوم التدريب والإدارة للمنظمات الخارجية	على المدى القصير / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة المالية وزارة التخطيط

	٣- تشجيع إنشاء برامج تدريب للشباب لتطوير المهارات العملية و الفنية الأساسية لمتطلبات سوق العمل، حيث تعتمد هذه البرامج على المجتمع وأخرى لإعداد الراغبين في العمل لشغل الوظائف، وتوفير التعليم والتدريب على المهارات العملية خاصة مثل التدريب على مهارات الطباعة والإلمام ببرامج الحاسب الآلي الأساسية وإدارة الأعمال والجدولة و خدمة العملاء و أسس مسك الدفاتر.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا معاهد التدريب المهني المؤسسة العامة للتدريب الفني والتعليم المهني وزارة المعارف
	٤- إنشاء «مراكز لرعاية الأعمال» لمساعدة الشركات الناشئة في عمليات التخطيط والتنمية، حيث تقدم هذه المراكز الخدمات التالية: ❖ خدمات مسك الدفاتر. ❖ المشورة حول الأمور القانونية والإجرائية الأساسية التي تتعلق بالإعمال التجارية. ❖ المساعدة في إعداد خطط الأعمال. ❖ المساعدة في إعداد طلبات القروض. ❖ المساعدة في تقديم المرافق المناسبة وبإيجارات منافسة. ❖ والمساعدة في اختيار الموظفين.	طويلة / إجراء مطبق جزئيا	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة التخطيط شركات القطاع الخاص مؤسسة النقد العربي السعودي وزارة التجارة
	٥- إنشاء حرم جامعي مهني لتوفير التدريب المتقدم للعمال والموظفين عن طريق الإنترنت ودوائر التلفاز الداخلية دون التأثير على عملهم وبطريقة مرنة وميسرة.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا مجلس القوى العاملة الغرفة التجارية الصناعية الجامعات وكليات التدريب المهني
	٦- تطوير و تنفيذ برامج للتوعية و التعليم عن متطلبات سوق العمل من مهارات فنية و حرفية و سلوكيات و أخلاق العمل و كيفية التفاعل مع متطلبات السوق.	طويل / إجراء جديد	وزارة المعارف مجلس القوى العاملة وزارة التعليم العالي الغرفة التجارية
	٧- وضع برامج تدريب مهنية وتعليمية للنساء على أن تشمل تلك البرامج ما يلي : ❖ البيع بالتجزئة – العمل على تعزيز وزيادة تطوير المحلات والمراكز المتخصصة بإدارة نسوية تعمل بها النساء فقط. ❖ الصرافة – تعزيز دور المرأة في العمل المصرفي. ❖ الاتصال الهاتفي/العمل بعيداً عن مكان العمل – وضع برامج مساندة للنساء اللواتي يرغبن في العمل من منازلهن . ❖ إنشاء مراكز أعمال للشركات التي تديرها النساء فقط. ❖ التعليم – تعزيز دور المرأة في تقديم الخدمات التعليمية ❖ الصحة – تعزيز وزيادة دور المرأة في تقديم الخدمات الصحية .	طويل / إجراء جديد	الهيئة العليا وكالة وزارة المعارف لتعليم البنات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الغرفة التجارية الصناعية

١٢-١: دعم وتشجيع السعودة.	١- وضع برنامج مكافآت ودعم بالاشتراك مع الغرفة التجارية الصناعية لسعودة القوى العاملة بالرياض، ويشمل ذلك منح مكافآت خاصة للسعوديين الذين يظهرون بأنهم متفوقين ومتميزين عن طريق قبولهم وظائف في القطاعات المشغولة بعمالة أجنبية، وكذلك الشركات التي تزيد من نسبة موظفيها السعوديين.	طويلة / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية المجلس الأعلى للقوي العاملة
	٢- دعم وتطوير فرص العمل للسعوديين في قطاع تجارة البيع بالتجزئة عن طريق القيام بحملة تثقيف وتوعية حول القيمة الاقتصادية لهذا القطاع والمزايا التنافسية التي ستنشأ من خلال التركيز على هذا القطاع، وطريقة توجيه العملاء.	طويل / إجراء جديد	الهيئة العليا الغرفة التجارية الصناعية وزارة التجارة وزارة التخطيط

٨-٤ النمو ضمن الإطار الوطني

خلفية : تهدف الاستراتيجية العمرانية الوطنية إلى النمو المتوازن بين المدن والإقليم حيث تتضمن هذه الاستراتيجية سياسات وبرامج تحد من النمو في مدينة الرياض لصالح المراكز الأخرى .

الغاية الثامنة : إدارة النمو السكاني بمدينة الرياض بما ينسجم مع السياسات الحضرية الوطنية والإقليمية.

مؤشرات الأداء :

- حصة النشاط الاقتصادي الوطني والسكان بمدينة الرياض.
- معدلات النمو النسبية بالرياض مقارنة بمراكز النمو المرشحة.

السياسة تنص سياسة الهيئة على:	الإجراءات	فترة التنفيذ / وضع الإجراء حاليا	الجهة المسؤولة
١٣-١ : اعتبار الاستراتيجية العمرانية الوطنية في حالة تبنيها كسياسة، الإطار التخطيطي الوطني الواسع لتطوير مدينة الرياض .	١- مراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في الاستراتيجية العمرانية الوطنية .	طويلة / إجراء جديد	وزارة الشؤون البلدية والقروية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أمانة مدينة الرياض
	٢- تقديم خطط احتياطية في حال نمو سكاني منخفض في الرياض لحين تسوية القضايا المتعلقة بالسياسات .	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا أمانة مدينة الرياض
	٣- التنسيق مع وزارة الشئون البلدية والقروية فيما يخص السياسات المدرجة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية والتركيز على تطوير المراكز التي تتمتع بقواعد اقتصادية ومزايا تنافسية تحفز النمو.	قصيرة / إجراء جديد	الهيئة العليا وزارة الشؤون البلدية والقروية

	٤- الإبقاء على القيود المفروضة على منح تراخيص الأراضي الصناعية للصناعات الثقيلة لحين إقرار السياسة الوطنية المتعلقة بذلك.	قصيرة / إجراء جديد	وزارة الشؤون البلدية والقروية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الأمانة وزارة الصناعة والكهرباء

٩- إدارة التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض

٩-١ مقدمة

تشتمل استراتيجية التنمية الاقتصادية على ثلاث عناصر رئيسية هي :

٩-١-١ **تنويع الاقتصاد** : يستند هذا العنصر على الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة وتقليل الاعتماد على الحكومة والقطاعات النفطية، حيث يمثل حجم القطاع الحكومي واعتماد القوى العاملة السعودية على الوظائف التي توفرها الدولة نقاط ضعف رئيسية في اقتصاد الرياض. حيث تعني قيود التمويل الحكومي التي جلبها تدهور إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط والقيود على الإنتاج أنه لن يكون بالإمكان الإبقاء على معدلات النمو السابقة في الوظائف الحكومية. وقد يكون من الضروري تخفيض حجم هذا القطاع. ونظراً للأسباب السالفة الذكر فإنه لا بد من تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وتطوير مبادرات جديدة من قبل القطاع الخاص.

٩-١-٢ **رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية**: تعتمد التنمية الاقتصادية على قوة المزايا التنافسية للمدينة، والتي بدورها تتطلب توفر الأتي:

(١) قوى عاملة نشطة ذات مهارات عالية وجيدة التدريب تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

(٢) وجود أنظمة واضحة وفعالة ومؤسسات تنظيمية ذات كفاءة عالية.

(٣) توفير كافة المرافق العامة والخدمات عالية الجودة وفي مواعيدها المحددة.

(٤) التطوير والاستخدام الأمثل للمزايا التنافسية التي تتيحها موارد المدينة ومنطقتها وكذلك تطوير سوق رأسمال مفتوح.

٩-١-٣ **توظيف العمالة السعودية** : تحتاج مشاركة القوى العاملة السعودية في سوق العمل زيادتها وتوسيعها في مجال الحصول على الوظائف. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص إذا أخذنا في الاعتبار العوائق التي تحد من نمو القطاع الحكومي وسياسات تقليص الأنفاق. حيث تتطلب زيادة مشاركة القوى العاملة السعودية إلى التدريب المناسب، وبرامج لتطوير مكان العمل، وحث السعوديين بقبول العمل في المجالات والوظائف التي يشغلها الوافدين حالياً. حيث أن الجزء الأكبر في هذا العنصر يتمثل في تطوير الوظائف للقوى العاملة السعودية الشابة والمتنامية بسرعة.

٩-٢ المؤسسات/الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

حددت استراتيجية التنمية الاقتصادية الحاجة إلى تشكيل عدد من الإدارات والتنظيمات الجديدة كإحدى الطرق الكفيلة بأحداث التغييرات اللازمة في اقتصاد المدينة، حيث تتولى هذه التنظيمات مسؤولية تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية، ومسئولية إدارة مختلف برامج التنمية. وتشمل تلك التنظيمات الأتي:

٩-٢-١ **إدارة التنمية الاقتصادية** : سوف تعمل تحت إشراف السلطة التي تتولى مسؤولية "استراتيجية التطوير الحضري

لمدينة الرياض" / الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. وستتولى "إدارة التنمية الاقتصادية " مسؤولية تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية".

وبالإضافة إلى تلك الإدارة هناك حاجة إلى تشكيل عدة وحدات إدارية لتنفيذ البرامج والإجراءات المحددة الموضحة في استراتيجية التنمية الاقتصادية. وتشمل تلك الوحدات ما يلي:

٩-٢-٢-١ **مجالس الصناعات المترابطة**: يكون هذا المجلس مسئول عن تلك القطاعات وإعداد خطط تنموية تلائم الفرص والمعوقات المحددة التي تواجه كل صناعة بهدف تطوير مجموعات قوية من تلك القطاعات الصناعية بمدينة الرياض.

٩-٢-٢-٢ **وحدة المشاريع الرئيسية**: لتعزيز وتسهيل واجتذاب الاستثمارات بتلك الصناعات (السياحية، الصحية، التعليمية، التقنية، التحويلية، المعلومات والاتصالات ،الخدمات المالية) ، علاوة على القيام بالتسويق العام لمدينة الرياض.

٩-٢-٢-٣ **وحدة الروابط الصناعية والتجارية**: لإدارة المعارض التجارية بانتظام والتي من خلالها تتاح الفرصة للموردين المحليين الالتقاء بالمنتجين المحليين والتقدم بعطاءاتهم للحصول على العقود التي يصدرها أصحاب الصناعات التي تتركز بالمدينة.

٩-٢-٢-٤ **وحدة المشاريع المشتركة**: يكون من مهامها الرئيسية التنسيق والترتيب مع أصحاب الأراضي ومطوري الأراضي بغرض تكوين مشاريع مشتركة بينهم مثل تطوير المناطق الصناعية بالمحور الغربي والشرقي (المقترح) ،و تطوير وتصميم مناطق صناعية وتجارية وتوفير المرافق العامة للأراضي.

٩-٢-٢-٥ **وحدات البحوث والدراسات**: يقترح ان تعمل هذه الوحدات على أساس مردود تجاري بحيث يكون لها نوع من الترتيبات باستخدام التجهيزات بمراكز الأبحاث والجامعات التقنية لرسملة الآتي:

- برامج الأبحاث في تقنية البيئة الصحراوية والأنظمة الإدارية
- الأبحاث العامة في جميع المجالات.

٩-٢-٢-٦ **وحدات لمساندة (حضانة) الأعمال**: ستتم إقامة هذه المشروعات للمساعدة في تنشئة وتطوير وحضن الأعمال وإعداد برامج تدريب في موقع العمل.

٩-٢-٢-٧ **شركات تطوير المناطق المفتوحة**: يقترح أن تأسس شركة بمجلس إدارة من المجتمع يتم تمويلها على أساس المناصفة عن طريق عقود عمل بين رجال الأعمال المحليين والدولة لإصلاح المناطق البيئية التي تدهورت حالتها وإعادة المواقع التراثية إلى سابق عهدها. وتطوير المناطق المفتوحة مثل وادي حنيفة والمناطق المقترحة في المخطط الهيكلى.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمسؤولية ومشاركة "إدارة التنمية الاقتصادية للمدينة" فإنه لن يتم التعاون مع كل تلك الوحدات بنفس الطريقة، حيث سيتم تشغيل بعضها كجزء من "إدارة التنمية الاقتصادية للمدينة". في حين أن الوحدات الأخر سوف يكون دورها مقتصراً على تقديم التسهيلات والتجهيزات المهمة والتشكيل والتنظيم المطلوب لتأسيس المؤسسات المطلوبة. كذلك تحتاج الهياكل التنظيمية المقترحة لتنفيذ "استراتيجية التنمية الاقتصادية" إلى التأمل والأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في المدينة مثل السياسات والبرامج الوطنية والمحلية والتي تقوم بإدارتها جهات أخرى.

٩-٣ **الهيكل التنظيمي المقترح**: وفقاً لما سبق ذكره فإن "إدارة التنمية الاقتصادية بالرياض" ستكون مطالبة أمام الجهة المسؤولة عن تطوير مدينة الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض) فضلاً على تحملها مسؤولية تنسيق أنشطتها مع السياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بالتنمية الاقتصادية. أما مسئوليتها الرئيسية هي تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض ، وستكون الجهات/الوحدات الأخرى المحددة أعلاه بمثابة وحدات فرعية لإدارة التنمية الاقتصادية بالرياض وتتحمل المسؤولية عن برامج وإجراءات معينة. والشكل (٩-١) يوضح الهيكل التنظيمي المقترح .

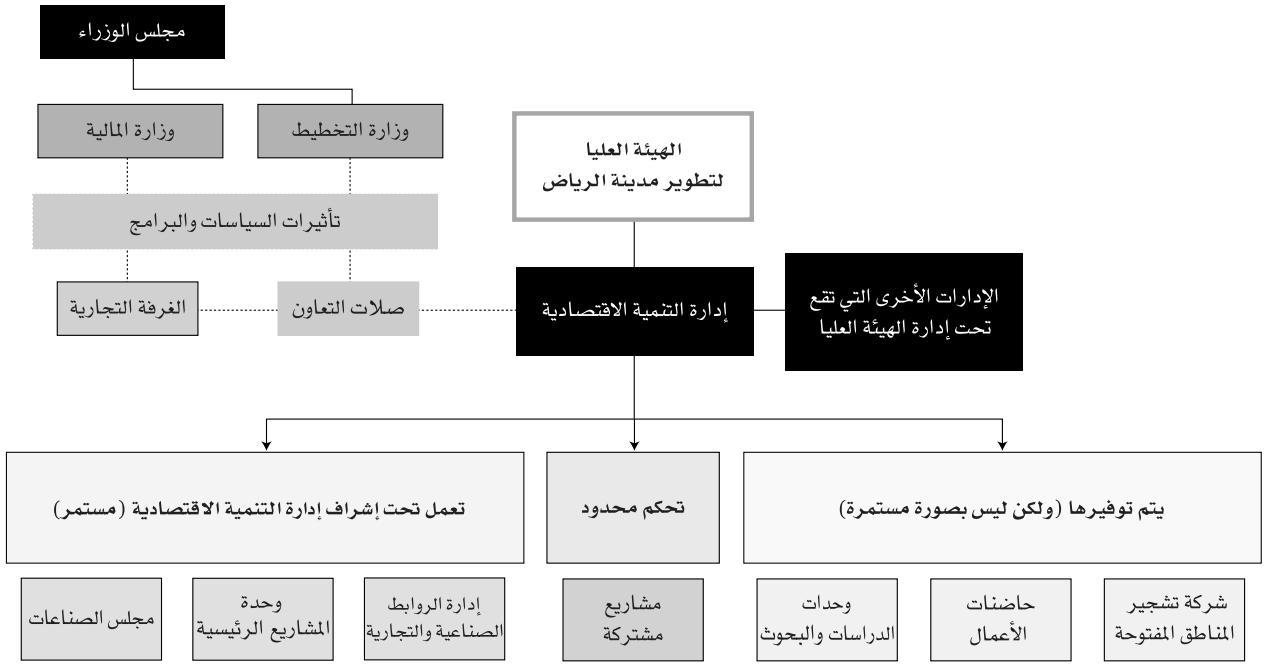

٩-٣-١ التأثيرات الوطنية: سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية ضمن إطار السياسات والبرامج الوطنية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، فعلى المستوى الوطني وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط ، في حين أن الجهات الوطنية الأخرى التي سيكون لها سياسات وبرامج يحتمل أن تؤثر على التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض تشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة المواصلات ووزارة المعارف.

٩-٣-٢ الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالتنمية الاقتصادية لمدينة الرياض :

وزارة التخطيط :

تعني وزارة التخطيط بالأتي:

١ - وضع تقرير اقتصادي دوري عن المملكة يتضمن تحليلا لاقتصادها ويبين مدي التقدم الذي أحرز في التنمية الاقتصادية وما يتوقع لها من تطورات .

٢ - وضع خطط التنمية الاقتصادية الخمسية التي يتطلب تنفيذها موافقة مجلس الوزراء .

٣ - تقدير أجمالي للمبالغ اللازمة لتنفيذ خطط التنمية التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

٤ - وضع الدراسات الاقتصادية اللازمة في الأمور التي تتطلب ذلك وتقديم توصياتها التي تنتهي إليها .

٥ - القيام بالأعمال الإحصائية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية

٦ - التعاون مع الوزارات والأجهزة المستقلة في شئون التخطيط المتعلقة بها .

٧ - تقديم المشورة الفنية بآمر من الملك .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني :

تقوم في الوقت الحاضر بالمهام والاختصاصات التالية :

١ – مراقبة تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للدولة .

٢ – أعداد الميزانية العامة للدولة ومناقشتها مع الأجهزة الحكومية .

٣ – وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وضبط قيمة الريال السعودي .

٤ – الأشراف علي أقفال الإيرادات والمصروفات السنوية للدولة .

٥ – القيام برقابة ما قبل الصرف علي الأعمال المالية بالأجهزة الحكومية.

٦ – تحصيل الرسوم الجمركية علي الواردات .

٧ – متابعة ودراسة مستوي واتجاهات النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات واقتراح ما يؤدي إلى تطويره

٨ – الأشراف علي سياسة تمويل النشاط الاقتصادي من خلال القروض التي تقدمه صناديق التمويل الحكومية والبرامج ألاقراضية والدعم المالي المقدم من الدولة لمختلف الأغراض.

٩ – إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة وتمثيلها في المنظمات الاقتصادية الدولية

١٠ – وضع المواصفات اللازمة لتامين المواد اللازمة للأجهزة الحكومية .

١١ –الأشراف علي أملاك الدولة والمحافظة عليها والتصرف فيها بالبيع أو الشراء أو التأجير وتقدير قيمة العقارات المطلوب شرائها أو استئجارها للأجهزة الحكومية.

وزارة الصناعة والكهرباء : ستكون مهام الوزارة على النحو التالي وحسب صلاحيتها

- العمل على تحقيق نمو مطرد للصناعة وانتشارها في المملكة .
- أهداف الخطط والسياسات الصناعية المرسومة
- تحقيق السياسة والخطط لكهربة مناطق المملكة لمواكبة الاحتياج في مجال التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تأمين تنظيم فعال للخدمات الكهربائية فيما يتعلق بتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في مجال التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تامين تنظيم فعال للخدمات الكهربائية فيما يتعلق بتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بموجب مواصفات قياسية .

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بمسئوليات ومهام كبيرة تتعلق بالأشراف والتخطيط والتطوير للخدمة البلدية والقروية ومنها :

- التخطيط العمراني لمدن المملكة وما يتطلبه ذلك من توفير الطرق والتجهيزات الأساسية .
- إدارة الخدمات اللازمة للحفاظ علي نظافة وصحة البيئة وتحسين المدن وتجميلها .
- صيانة التجهيزات الأساسية .
- تطوير المناطق القروية الواقعة خارج نطاق صلاحيات البلديات.
- القيام بالأبحاث والدراسات الهادفة إلى تطوير خدمات البلديات .
- تطوير إدارات الوزارة من أجل القيام بهذه المسئوليات .

٩-٣-٣ الجهات ذات العلاقة غير المباشرة في التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض :

وزارة المعارف :

تتعلق اختصاصات وزارة المعارف بشؤون التعليم العام وبالنواحي الثقافية ، ومن اختصاصات الوزارة في هذه المجالات ما يلي :

١ - الإشراف على شؤون التعليم العام في المملكة والعمل على تطويره والتعليم التابع لبعض الأجهزة الأخرى مثل (القطاعات العسكرية) .

٢ - الإشراف على التعليم الخاص وإنشاء المعاهد المتعلقة به .

٣ - تشجيع تعليم الكبار ، وإنشاء المدارس الخاصة بهم .

٤ - المشاركة في المعارض والمؤتمرات التي تقام في خارج المملكة في مجال الثقافة

٥ - رعاية شؤون الآثار والمتاحف،

٦ - إقامة النشاطات والمعسكرات الكشفية.

وزارة الصحة :

١ -تعمل وزارة الصحة بالإضافة للأجهزة الحكومية الأخرى التي توجد بها خدمة طبية على تقديم الرعاية الصحية للمواطنين وفي هذا المجال تختص وزارة الصحة بما يلي :

شكل (٩-١)

٢ -تقديم الخدمة العلاجية للمواطنين عن طريق المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية التي أنشأتها الوزارة في كافة المناطق .

٣ -تطوير الخدمات الصحية والعلاجية والقوى العاملة بها .

٤ -اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض والأوبئة ومكافحتها إن وجدت .

وزارة المواصلات :

اختصاص وزارة المواصلات كما يلي :

١ - إنشاء وصيانة وتشغيل الطرق والجسور بين المدن والقرى والمناطق في مختلف أنحاء المملكة .

٢ - الإسهام في إنشاء وصيانة الطرق الدائرية والجسور والطرق الرئيسية داخل المدن الكبيرة .

٣ - الإشراف على النقل العام البري والبحري .

٤ - إعداد البحوث الفنية والاقتصادية لقطاعات النقل.

٥ - إعداد الإحصائيات اللازمة لوسائل النقل المختلفة داخل المملكة.

٩-٤ التأثيرات المحلية :

تحتاج البرامج التعاونية على المستوى المحلي إلى تطويرها بمشاركة غرف التجارة والصناعة نظراً لأن هذه الجهة تقوم الآن وسوف تستمر في القيام بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض.

أما وحدة الأبحاث والدراسات بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وهي الجهة المسؤولة عن برنامج التنمية الاقتصادية فسوف تصبح الذراع الرئيسي لإدارة التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض وتحافظ على برنامج الأبحاث الخاص بها تمشياً مع متطلبات الاستراتيجية ويشمل البرنامج المذكور ما يلي :

١ – دراسة المتطلبات المكانية واحتياجات الشركات من الاستثمارات ضمن مختلف القطاعات المحددة بالاستراتيجية.
٢ – دراسة جدوى إقامة منطقة تجارة حرة بمطار الملك خالد الدولي .
٣ – إعداد تحليل لمدخلات / مخرجات اقتصاد مدينة الرياض.
٤ – القيام بإحصاء الواردات لتجديد المنتجات والخدمات بالإضافة إلى كمياتها وقيمتها والتي يتم شراؤها من خارج اقتصاد الرياض.
٥ – دراسة أسواق الاستثمار العام ورأس المال المشترك بمدينة الرياض لتحديد معوقات وفرص الاستثمار.
٦ – دراسة جدوى قدرة الأجانب على الاستثمار في الممتلكات والأنشطة التجارية والصناعية بمدينة الرياض.
٧ – دراسة تأثير إدخال الحدود الزمنية للأنظمة لضمان مراجعتها بصورة منتظمة.
٨ – دراسة دور النساء والفرص المتاحة لهن في مكان العمل والفوائد التي يمكن أن يجلبنها للاقتصاد.
٩ – مراقبة السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .

التنمية الاقتصادية وضوابط استعمال الأراضي :

إن نظام التخطيط الذي تتم بموجبه التنمية الاقتصادية مهم وسيحتاج نظام التخطيط إلى وضعه ضمن إطار مجموعتين يحتمل أن تكونا مختلفتين من أهداف تطوير مدينة الرياض ، تتمثل إحداهما في إيجاد مدينة تتميز بمرافق وخدمات عامة عالية الجودة ومراقبة التنمية والتلوث غير المسيطر عليهما وإدخال نظام تسعير ملائم للمرافق العامة والأراضي لأغراض التنمية وستحتاج تلك الأهداف إلى وضع مجموعة من الأنظمة الجديدة التي سيكون كثير منها يصعب قبوله لدى رجال الأعمال والسكان نظراً لأنها ستحتاج إلى تغييرات رئيسية على الطريقة التي تتم بها الأشياء الآن. وسيكون من الضروري وضع برنامج تعليم وتوعية رئيسي يتناول تلك القضايا وغيرها التي تتعلق بجعل الرياض مدينة أفضل .
وعلى كل حال إذا كانت الضوابط التخطيطية المفروضة على أنشطة البيع بالتجزئة والتنمية التجارية الصناعية صارمة جداً ، فربما لا تتحقق الفرص الاقتصادية. وهنا يكمن اللغز السياسي المحير ويسود اعتقاد عدم وجود ضوابط على التنمية" على تفكير الكثير من المدافعين على التنمية الاقتصادية وستكون مقولة " دع السوق يقرر " هي العقيدة التي يعملون بموجبها. إلا أن هذه لغة منمقة وتنطوي على مغالطة وخطرة. إن استدامة الاقتصاد لفترة طويلة الأمد وبالتالي استدامة المدينة سيعتمد على أكثر من تنمية اقتصادية. فإذا لم تكن المدينة ووظائفها مختلفة أو إذا لم تعتمد المدينة على خصائصها المميزة وتطور نقاط الجذب التي تعزز من جودة حياة سكانها وزائريها فسوف تعاني من ذلك وستتدهور حالتها.
وهكذا تحتاج أنظمة التخطيط والتنمية إلى جعلها تستهدف تطوير بيئة عالية الجودة ومدينة جذابة ، ولكن يجب في الوقت نفسه وضعها بحيث لا تحد من التنمية الاقتصادية على نحو غير ضروري. إن الشكل النظامي الذي يستند إلى تحديد الأداء المطلوب لاستعمالات الأراضي وعمليات تطوير الأراضي بدلاً من الوصف التفصيلي والمتعب لما يمكن أو لا يمكن عمله في مناطق محددة ومناطق سياسية ربما يكون أكثر احتمالاً في التوفيق بين الأهداف المتنافسة المحددة آنفاً.
وفي الوقت نفسه ستكون عملية إدارة النظام والتغييرات مهمة ومن الضروري اتباع طريقة تسهيلية بأوقات مضمونة لاتخاذ القرارات ، ويجب أن يكون لدى المطورين اليقين ، ليس كثيرا حول ما يمكنهم أو لا يمكنهم عمله، ولكن حول الوقت الذي سيستغرقه اتخاذ القرار لذا يجب أن نكون مستعدين للمناقشة وتقديم المساعدة وواضحين بخصوص ما هو متوقع من المطور وأن نكون سريعين ولكن حذرين في اتخاذ القرارات وهذه هي الفلسفة التي يجب أن تأخذ بها الجهات المسؤولة عن إدارة نظام التخطيط بالرياض.

توصيات

و نتج عن المرحلة الثانية الخروج بعدة مهام وبرامج اقتصادية وهي :

- إنشاء : إدارة / وحدة التنمية الاقتصادية.
- برنامج دعم القطاع السياحي في مدينه الرياض.
- مبادرة إنشاء المناطق الجغرافية الاقتصادية عند مداخل المدينة.
- برنامج توظيف السعوديين.
- دراسة أولية للقطاعات والصناعات الواعدة كامنة النمو ذات المزايا التنافسية.
- المبادرة الاقتصادية لمطار الملك خالد الدولي.
- إنشاء مراكز لرعاية حاضنات الأعمال.
- مهمة دراسة محددات الاستثمار في الاقتصاد المحلي.